وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق و العلوم السياسية – بودواو–

قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان

العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة: البعد الاقتصادي

الطالب:

بونادي امين

تحت اشراف الإستاذة:

حنيفي نادية

السنة الجامعية 2023/2022

إهداء :

إلى من ألهمني ودفعني للتعمق في هذه الدراسة. إلى عائلتي الداعمة وأصدقائي الملهمين، شكراً لكم على الثقة والتشجيع الدائم. إلى استاذي/استاذتي الرائعين الذين قدموا لي الإرشاد والمساعدة في رحلتي البحثية. وأخيرًا، أطلق هذه المذكرة تحية من الأمل والتفاهم والتعاون.

خطة الدراسة

مقدمة:

أهداف الدراسة.

أهمية الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع.

المبررات الموضوعية.

المبررات الذاتية.

الإشكالية.

فرضية.

حدود الدراسة.

المجال الزماني.

المجال المكاني.

دراسات سابقة.

المقاربة النظرية.

النظرية الواقعية.

النظرية الليبرالية.

النظرية الماركسية.

المقاربة المنهجية.

تبرير الخطة.

الاطار المفاهيمي.

1. الصعود الصيني.

2. القوة الناعمة.

3. العولمة.

4. الصراع التجاري.

5. الأمن الإقليمي .

.6 التوازن الإقليمي.

.7 الهيمنة الإقليمية.

.8 الليبرالية الاقتصادية.

قائمة المراجع الأولية.

الفصل الأول: الأسس الفكرية للدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

الواقعية التقليدية او الكلاسيكية.

الواقعية الجديدة (البنيوية).

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.

أسس ومبادئ المنظور الليبرالي.

اللبرالية الجديدة .

رؤية اللبرالية الجديدة للعولمة.

المطلب الثاني: النظرية الماركسية.

المبحث الثاني: عالم مابعد الحرب الباردة.

أولا الجانب الجيوسياسي.

ب/ العولمة الاقتصادية.

الإقليمية.

ديناميكية العولمة / الإقليمية.

الثورة التكنولوجية الجديدة.

المبحث الثالث: العلاقات الامريكية الصينية.

مطلب الأول: تجارة الصين القديمة.

مطلب الثاني: الحرب العالمية الأولى.

مطلب الثالث: الحرب العالمية الثانية.

المطلب الرابع: مرحلة الحرب البارد.

المطلب الخامس: مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب السادس: مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمر.

العلاقات الصينية الأمريكية الإقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية الإقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الاول : مقومات القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والصيـــــن.

أولا: مقومات القوة الاقتصادية الامريكية.

ثانيا: مقومات القوة الاقتصادية الصينية.

المبحث الثاني : المحددات الإقتصادية للعلاقات الأمريكية – الصينية.

المبحث الثالث: علاقات التعاون والمنافسة في الاقتصاد الأمريكي الصيني.

أولا: علاقات التعاون في الاقتصاد الأمريكي الصيني.

ثانيا: علاقات التنافس في الاقتصاد الأمريكي الصيني.

خاتمة.

تمهيد

مقدمة:

تعتبر العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين من أبرز الجوانب التي تشكل تحديًا وفرصة في العلاقات الثنائية بين البلدين. بعد انتهاء الحرب الباردة، ظهرت الصين كقوة اقتصادية ناشئة وتمكنت من تحقيق نمو اقتصادي مذهل، في حين استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على دورها كأحد أكبر الاقتصادات في العالم. هذا السيناريو الجديد أدى إلى نشوب توترات اقتصادية بين البلدين، مما أثر بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الثنائية وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام.

من المهم أن نتحدث عن المتغيرات التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. على الصعيد الاقتصادي، تشمل هذه المتغيرات النهج التجاري، حيث يتناقض البلدين في مسائل مثل التعريفات الجمركية والحواجز التجارية. كما تناقش الدراسة أيضًا القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتحول الصناعي والتكنولوجيا، حيث تستمد الصين جزءًا كبيرًا من قوتها الاقتصادية من التصنيع والتجارة في هذه القطاعات.

تشكل العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين حالة دراسية هامة للكثير من الباحثين والمحللين في مجال العلاقات الدولية والاقتصادية. فبالرغم من التوترات والتحديات، لا يمكن إنكار أن البلدين يتعاونان في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية. هذه

الدراسة المقارنة بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن تسلط الضوء على كيفية تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين على مر الزمن وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

دراسة الحالة هذه تتيح فرصًا مثيرة للنقاش والتحليل وتساهم في تعزيز فهمنا لتلك العلاقة المعقدة.

1أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى فهم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال دراسة المقومات الإقتصادية للولايات المتحدة والصين، وتحليل المحددات الإقتصادية للعلاقات الأمريكية – الصينية، ودراسة علاقات التعاون والمنافسة في الاقتصاد الأمريكي الصيني. وسيتم ذلك عن طريق التركيز على المحددات الرئيسية للاقتصاد الأمريكي والصيني والعوامل التي تؤثر على العلاقات الثنائية في المجال الاقتصادي.

2أهمية الدراسة

تعد العلاقات الأمريكية – الصينية من أهم العلاقات الدولية في العالم، وتشمل مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والأمن والتجارة والثقافة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، ازدادت أهمية هذه العلاقات بشكل كبير، خاصة في الجانب الاقتصادي.

تأتي أهمية هذه الدراسة من حقيقة أنها تتعقب قوتين عظميين نشأتا نتيجة لحالة ما بعد الحرب الباردة حيث تطورتا إلى قوتين عظميين في ميزان القوى الحالي في عالم يتجه نحو التتعددية في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تحاول فرض نظام اقتصادي سياسي عالمي جديد.

3أسباب اختيار الموضوع:

- المبررات الموضوعيـة:

يتميز هذا الموضوع بقيمته المعرفية والعملية نتيجة إدراجه ضمن المشكلات الفكرية والاستراتيجية لأوائل القرن الحادي والعشرين ، في الوقت الذي تعبر فيه دراسة هذه العلاقات عن جانب من الاهتمام الأكاديمي بدراسة الواقع و مستقبل العلاقات الدولية بشكل عام ، مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، كدولتين فاعليتين في النظام الدولي ، مع إعطاء وزن إضافي لهذا الاهتمام.-

المبـررات الذاتيــة

السبب الأساسي لاختيار هذه القضية هو اهتمامي الشخصي بالعلاقات بين الدول الكبرى المتنافسة على لعب دور عالمي فريد في القرن الحادي والعشرين. إن فهم واقع القوتين هو ما يشكل أرضية مناسبة لتحقيق التطلعات العلمية المستقبلية المتعلقة بكشف المسارات والتوجهات لتحويل هيكل النظام الدولي بين دولة صاعدة تسعى لتغيير الوضع الاستراتيجي الدولي القائم بعد الحرب الباردة، و قوة عظمى واحدة ومهيمنة تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن لضمان مصالحها.

4. الإشكالية

ما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بعد الحرب الباردة؟

كيف يؤثر توتر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين على الاقتصادين الوطنيين والعالمي؟

ما هي استراتيجيات السياسة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة في مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة؟

هل توجد تحالفات اقتصادية بين الولايات المتحدة والصين لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي؟

5. فرضية

طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بعد الحرب الباردة يكشف عن تحول من المنافسة إلى التكامل الاقتصادي.

أن الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على دور الاقتصادين الأمريكي والصيني، وتركز على فهم كيفية تفاعلهما مع بعضهما البعض.

في ظل مؤشرات تراجع القوة الأمريكية ، فإن الاستراتيجية الصينية التي تتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية ، ستكون سببًا لزيادة المنافسة بين البلدين واندلاع حرب باردة جديدة.

6. حدود الدراسة

أ. المجال الزماني:

المجال الزماني لدراسة العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة البعد الاقتصادي يشمل الفترة بعد نهاية الحرب الباردة في أوائل التسعينات وحتى الوقت الحاضر. يمكن أن يشمل هذا المجال الزماني عدة عقود من التطورات الاقتصادية والتجارية والسياسية بين الولايات المتحدة والصين.

ب. المجال المكاني:

المجال المكاني للدراسة يتركز على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. تشمل هذه العلاقات التجارة الثنائية، والاستثمارات المتبادلة، والتعاون التكنولوجي، والتحويلات المالية بين البلدين. يمكن أن تشمل المجال المكاني للدراسة كل من الأمريكتين وآسيا، حيث تتمتع الولايات المتحدة والصين بتأثير قوي على الاقتصادين في هذه المناطق.

9. دراسات سابقة

Currency wars: the making of the next global crisisهو كتاب كتبه جيمس ريكاردز. في هذا الكتاب، يحلل الكاب الأمثلة التاريخية لحروب العملات ، مثل الكساد الكبير في الثلاثينيات والأزمات المالية الأحدث ، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية لعام 2008. يفحص ريكاردز دور اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي ، ولا سيما الولايات المتحدة والصين واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى ، في تشكيل ديناميكيات حروب العملات.

"US-China Relations in the 21st Century: Power, Transition, and Peace" is a book written by David M. Lampton. هو كتاب من تأليف ديفيد لامبتون. في هذا الكتاب، يستكشف الكاتب ديناميكيات القوة بين البلدين والآثار المترتبة على صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية عالمية. يتعمق لامبتون في العوامل المختلفة التي تشكل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ، بما في ذلك التجارة والأمن والأيديولوجية والحوكمة العالمية

7. المقاربــة النظريــة:

النظرية الواقعية

تتمحور الفكرة الأساسية للنظرية الواقعية حول التركيز على دور الدولة كفاعل رئيسي في مجال الأمن. وتؤكد النظرية الواقعية على أن الأبعاد العسكرية للأمن تحظى بأولوية على الأبعاد الأخرى، وأن الأمن القومي يعتبر أحد أولويات الدولة على مستوى كافة المستويات. تركز النظرية الواقعية على عنصرين رئيسيين أو فاعلين يحددان نمط الدولة وسياستها الداخلية والخارجية في سعيها لفرض وحماية قيمها ومصالحها، وهما القوة والمصلحة.

النظرية الليبرالية

وهي تعتبر تقريبًا النقيض التام للنظرية الواقعية، تؤمن بأنه على الرغم من الفوضى التي تتسم بها النظام الدولي، إلا أن الدول قادرة على التعاون في مثل هذا البيئة الدولية، حيث تسعى الدول لتحقيق المصالح النسبية بدلاً من المطلقة. تعتقد النظرية الليبرالية أيضًا في الدور الإيجابي الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تهدئة الفوضى الدولية.

النظرية الماركسية

يؤمن هذا التوجه بأن النزاعات في المجتمع البشري تنشأ بسبب الصراعات الطبقية، والتي تتجلى في أشكال متعددة مثل الصراعات السلمية والعنيفة والسلبية والإيجابية، وتحدث على مستويات محلية وإقليمية وعالمية. يرى هذا التوجه أن سبب هذه الصراعات يكمن في التنافس على المصالح الاقتصادية الطبقية. ويعتبر السياسة العالمية مجرد استمرار للسياسة الوطنية، حيث يلعب المالكون لرأس المال دورًا رئيسيًا في كلتا الحالتين.

المقاربــة المنهجيــة:

تتطلب الموضوعية العلمية تكاملا منهجيا نظرا لطبيعة الموضوع والجوانب التي يتضمنها. تم استخدام ثلاث نظريات، هي: المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي، إضافة لتقنية تحليل المضمون.

يتيح لنا المنهج التاريخي مشاهدة أهم المحطات التاريخية في تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية كما أن فهم وتحليل طبيعة هذه العلاقات أمر مستحيل دون وضعها في إطار تاريخي. في التفاعلات الصينية الأمريكية.

اما المنهج المقارن، يتم تحقيق ذلك من خلال مقارنة السلوك الاستراتيجي للصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك السياسات المتبعة في علاقاتهما الثنائية، بالإضافة إلى المقارنة بين الطرفين، هيمنت طريقة وصف التفاعلات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدراسة فإن الأسلوب الوصفي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن استخدامه.

تم استخدام تقنية تحليل المضمون لتحليل محتوى الاستراتيجيات والسياسات والحقائق والأحداث المترابطة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لتحليل بعض الاتفاقيات والبيانات المتعلقة بمسار العلاقات الصينية الأمريكية.

8. تبرير الخطة:

مبرر لهذه الخطة هو أنها توفر تصورًا شاملاً للموضوع المطروح "العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة البعد الاقتصادي" من خلال تقسيم الموضوع إلى فصلين رئيسين وعدة مباحث فرعية تغطي جوانب مختلفة من الموضوع.

في الفصل الأول، يتم تقديم الأسس الفكرية للدراسة والإطار النظري للموضوع والتعرف على العالم بعد الحرب الباردة ونشأة العلاقات الأمريكية – الصينية.

في الفصل الثاني، يتم التركيز على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتحليل مقومات القوة الاقتصادية لكل من البلدين والمحددات الاقتصادية للعلاقات الأمريكية – الصينية وعلاقات التعاون والمنافسة في الاقتصاد الأمريكي الصيني.

هذه الخطة تضمن تغطية شاملة للموضوع المطروح وتساعد على توفير فهم أعمق وأوسع للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بعد الحرب الباردة

الاطار المفاهيمي:

1. **الصعود الصيني:**

يشير إلى النمو الاقتصادي والنفوذ السياسي المتزايد للصين على المستوى العالمي في القرن الحادي والعشرين.

2. **القوة الناعمة:**

تعبّر عن القدرة على تأثير وجذب الآخرين من خلال القيم الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، وتعتبر جزءًا من استراتيجية الصين في تعزيز تأثيرها العالمي.

3. **العولمة:**

تشير إلى التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي عبر الحدود، وتلعب دورًا هامًا في تشكيل العلاقات الأمريكية الصينية وتأثيرها.

4. **الصراع التجاري:**

يتعلق بالتوترات والتنافس في المجال التجاري بين الولايات المتحدة والصين، بما في ذلك الرسوم الجمركية والسياسات التجارية المتبادلة.

5. **الأمن الإقليمي:**

يتعلق بالتحديات الأمنية والسياسية في مناطق محددة، مثل بحر الصين الجنوبي وتايوان، وتأثيرها على العلاقات الأمريكية الصينية.

6. **التوازن الإقليمي:**

يعتبر الحفاظ على توازن القوى والمصالح في المنطقة أحد الأهداف المهمة لكلا البلدين ويؤثر في ديناميكيات العلاقات الأمريكية الصينية.

7. **الهيمنة الإقليمية:**

يشير إلى سعي الصين والولايات المتحدة لتحقيق الهيمنة والنفوذ في مناطق محددة، مثل آسيا والمحيط الهادئ، وتتلاقى مصالحهما في هذا الصدد.

8. **الليبرالية الاقتصادية:**

يتناول النقاش حول مدى التزام الصين والولايات المتحدة بمبادئ الاقتصاد الليبرالي والتجارة

قائمة المراجع الأولية:

1. وصفي محمد عقيل،" التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،" دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، ،2015
2. د عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العالقات الدولية، الجزائر.
3. أخليفي رابح, الواقعية يف العالقات الدولية)دراسة نظرية(, جامعة عمار ثليجي أألغواط.
4. فريدة العلمي, البراغماتية : السياسة الصينية في الشرق أألوسط بعد الثورات العربية, جامعة باتنة1,2018.
5. عبد العزيز الخليلي، النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت– فلسطين، 2018.
6. ليونار ، مارك . قيم تفكر الصين . تر : هبة عكام ، الرياض : العبيكان للنشر ، 2010 .
7. نتفع،ابباهيم. الصين معجزة القرن العشرين. القاهرة: مركز الأهرامات الترجمة و التشر ،1999.
8. حذفاني . نجيم . العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون . مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والاعلام 2010/2011 .
9. محمد قاعود ، يحي سعيد . طروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد . مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الأزهر : كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 2014 .
10. زيتب عبد الله منكاش،العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة، مذكرة دوكتوراه، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسة، 2015

الفصل الأول: الأسس الفكرية للدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة:

المطلب الأول: النظرية الواقعية:

إن ظهور الطرح الواقعي ليس ببعيد إلا ان جذوره الفلسفية والفكرية ترجع إلى فترات زمنية سابقة. ويمكن الرجوع إلى قصة ثيوسيديدس (400/471 ق م) أثناء الحرب البيلوبونيسية لإبراز أهمية القوة في العلاقات الدولية.[1]

خلص في النهاية من أن سبب اندلاع الحرب البيلوبونيرية كان تنامي قوة أثينا العسكرية بشكل يشكل تهديداً مباشراً لأسبارطة، مما دفع الأخيرة إلى مضاهاة التسلح. وتشير هذه الدراسة إلى أن زيادة القوة العسكرية لإحدى الدول قد يشكل تهديداً لأمن دول أخرى، مما يجعل سباق التسلح والزيادة في القوة العسكرية خطراً يهدد السلام العالمي. وبالتالي، فإن سياسة القوة التي اتبعتها أثينا والتي دفعت أسبارطة إلى مضاهاتها، تعتبر سبباً في نشوب الحرب. وتشكل الملاحظات التي قدمها ثيوسيديدس حول سلوك الدول نواة إحدى المنهجيات الأساسية لتقييم العلاقات بين الدول.[2]

أما في العصر في الحديث نجد أن نيقولا ماكيافيلي Niccolo Di Bemardo Dei (1527/1489Machiavelli) الذي وضع أمن الدولة في قلب اهتماماته وعلى أساسه بلور مجموعة من الأفكار في كتابه الأمير The Prince تتعلق بالسياسة والحكم والدولة ،

[1] أخليفي رابح, الواقعية يف العالقات الدولية (دراسة نظرية), جامعة عمار ثليجي ألغواط. ص .22-23

[2] ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية للواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة كربلاء، ع.20، ص ص.386-387

فأرجع أمور تسييرها إلى الطبيعة الشريرة للإنسان ، وعلى الحاكم أن يتبنى في إدارة شؤون إمارته مقابيس غير أخلاقية.

توماس هوبز Hobbes Thomas في كتابه الطاغوت الذي طور فكرة (الدولة الطبيعية) وهي حرب الكل ضد الكل. كما يرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني؛ فالإنسان بذلك يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف عن هذا السعي إلا عند موته.[1]

الواقعية التقليدية او الكلاسيكية

الواقعية الكلاسيكية هي تيار في السياسة الدولية تأسس على يد "هانس مورغانثاو "في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، من خلال كتابه حول "السياسة بين الأمم " Politics Amoung Nations"، تركز على السعي لتحقيق مصالح الدولة الوطنية والحفاظ على القوة والأمن[2].

ما أهم المفاهيم المعتمدة في أنطلوجيا الواقعية الكلاسيكية فنجد:[3]

القوة: يتميز مفهوم القوة بأنه يعتبر مرادفًا لمفهوم المصلحة. يسعى كل صانع قرار على مستوى الوحدة الدولية إلى تحقيق القوة، حيث لا تكون القوة مجرد وسيلة للتأثير على وحدات دولية أخرى، بل تكون هدفًا وغاية في حد ذاتها.

[1] أخليفي رابح, مصدر سابق تم دكره, ص. 23

[2] عبد العزيز الخليلي، النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت– فلسطين، 2018، ص ص.25–26

[3] أ.د عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العالقات الدولية، الجزائر، طاكسيج. كوم، 0990 ،ص 717.

المصلحة الوطنية: يتم تحديد المصلحة الوطنية وفقًا للواقعية في سياق القوة، وتعد المصلحة جوهر العملية السياسية والدافع الأساسي وراء مفاهيم العلاقات الدولية. يستخدم مفهوم المصلحة لتوجيه صانع القرار أثناء صياغة السياسة الخارجية، ويعد معيارًا لتقييم نجاح أو فشل السياسة الخارجية.

توازن القوى وحسب "هانس مورغانثو" لجأت الدول منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648 لنظام توازن القوى لضمان السلم والاستقرار الدولي، إذ أن أي خلل في توزيع القوة يؤدى إلى الحرب وزعزعة الاستقرار ولتحقيق ميزان القوة تقوم الدول بالتسلح، والتحالف، والتوسع، كما أن الدخول في الحرب يمكن أن يحقق ميزان القوى لبعض الدول.

الواقعية الجديدة (البنيوية)

تحت تأثير الترابط المتبادل في الستينات وانحسار التوتر العالمي، شهد تيار الواقعية نموًا طفيفًا. ومع ظهور الحرب الباردة الجديدة في أواخر السبعينات، عادت الواقعية لتحتل مكانة مرموقة في الفكر حول العلاقات الدولية تحت مظلة "التيار الواقعي الجديد ."ولعبت أعمال كينيث وولتز وجون جيرار وروبرت غيليان دورًا هامًا في تعزيز هذا التيار. ومن بين مظاهر التيار الواقعي الجديد، ابتعد المنظرون عن نظريات مورغنثو وانتقلوا للانتباه إلى ريموند أرون ورؤيتهم للنظام الدولي كمجتمع فوضوي. وقد أدرجوا مفاهيم أخرى مثل المصلحة القومية والقوة كمكونات أساسية في تحليلهم[1].

ويمكن تلخيص أهم مبادئ الواقعية البنية في التقاط الاتية3:

1.الدولة هي الفاعل الاساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم .

[1] ميثاق مناحي دشر، ، ص ص.409-410

2.ان بنية النظام (الفوضوية) تفرض على الدول داخل هذا النظام نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية واللامن ، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد يمليه عليها ترتيبها في سلم القوى الدولي .

3. يتمسك الواقعيون هنا بطرح صلب جدا حول تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية ، وهم يذهبون في ذلك إلى نفي أية علاقة بينهما وهذا ما دافع عنه والتز من خلال قوله " بان نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول

.ان بنية النظام (الفوضوية) تفرض على الدول داخل هذا النظام نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية واللامن ، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد يمليه عليها ترتيبها في سلم القوى الدولي .

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

نشأة الفكر الليبرالي التقليدي يعود إلى الفلاسفة الإغريق، وتحديدًا إلى أفلاطون، حيث قدم أحد المبادئ الأساسية للفكر الليبرالي وهو "مبدأ النزعة الفردية"، الذي يؤمن بأهمية "احترام الحريات والحقوق الأساسية المدنية والسياسية والدينية والاقتصادية" للفرد من قبل السلطة. يعتمد رواد الفكر الليبرالي على مفهوم "الطبيعة الخيرة للإنسان" الذي يعيش حياة سلمية وفقًا لقواعد القانون الطبيعي. ويعد إمانويل كانت (1724–1804) واحدًا من أبرز المفكرين الليبراليين الأوائل الذين أكدوا على هذا المبدأ.[1]

[1] وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، "دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، م.42، ع.1،2015، ص.105

أسس ومبادئ المنظور الليبرالي:

ينطلق الليبراليون في تفسيرهم للعلاقات الدولية من مجموعة من الأفكار والمسلمات الجوهرية التي تؤسس لمبادئ يقوم عليها هذا المنظور، وهي:[1] تستند إلى الإيمان بحرية الإنسان وقدرته على تسيير شؤونه الخاصة، معتمدين على طبيعته الخيرة والسلمية.

الليبراليين يؤمنون بضرورة إقامة نظام دولي فدرالي يهدف إلى تحقيق السلام، مستلهمين تجارب الاتحاد الألماني والاتحاد الأمريكي في ذلك. يرون أن النظام الدولي الحالي يشكل مجموعة متعددة من الدول بدون سلطة مركزية، وبالتالي يعتقدون بوجود صراع مستمر وحتمي. ومن وجهة نظر الليبراليين، يعتقدون أن التطور التدريجي للمجتمع البشري سيقود إلى تشكيل مجتمع دولي يسوده السلام وليس الحرب.

يرى رواد الفكر الليبرالي أن التجارة الحرة والاقتصاد الرأسمالي يسهمان في تحقيق الازدهار الاقتصادي والسلم الدائم، ويؤمنون بأهمية تقليل تدخل الدولة وتعزيز الملكية الخاصة كوسيلة لتحقيق حرية الفرد وازدهاره.

أن نظرة الليبراليين للسياسة الداخلية تتأثر بنظرتهم للسياسة الدولية. يعترف الليبراليون بأن الحرب هي صفة أساسية في العلاقات الدولية، ولكنها ليست ثابتة وممكن تغييرها بسبب تغير الأفكار البشرية.

تُعتبر الفرد وحدة التحليل المركزية في نظرة الليبراليين، حيث يتمتع بحرية في أفكاره وممارساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يجب على الدولة ضمان هذه الحرية وعدم التدخل في حياة الأفراد، إلا بدورها كحامي وراعي لحقوقهم.

[1] المرجع نفسه، ص ص.105-106

ويمكننا تعريف الليبرالية بأنها : ايديولوجيا سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية تتضمن الدفاع عن الحرية الشخصية للفرد وانفتاح المجتمع وبناء نظام سياسي يحترم الحرية الفردية للمواطنين ، وتقليص من تدخل الدولة في الاقتصاد[1]

اللبرالية الجديدة :

تركز المدرسة الليبرالية الجديدة على المؤسسات الدولية وأهميتها في منع ويسعى مفكرو المدرسة الليبرالية الجديدة إلى إقناع الدول بالاهتمام بالمصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، وبالسعى للوصول إلى حالة من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة بدلاً من التصارع على المصالح المتعارضة. وتقر المدرسة الليبرالية الجديدة مع الواقعيين بأن هناك العديد من الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها، على حساب الدول الأخرى, إلا أنهما يختلفان حول الاستنتاجات التي تستخلص من نفس الفروض الواقعية ، فتنكر المدرسة الليبرالية النظرة التشاؤمية للمجتمع الدولي، وتقول بأن الدول تتعاون، لأن من مصلحتها الدخول في علاقات تعاونية[2]

رؤية اللبرالية الجديدة للعولمة:

جوهر الرؤية الليبرالية للعولمة يتمثل في الاعتقاد الصارم بأن العولمة هي ظاهرة إيجابية يجب على الجميع أن يتكاملوا معها ويتبنوها. وتُعَدّ العولمة عملية حتمية لا مفر منها، وقد أدى ذلك إلى تسمية بعض الدارسين لهذه الرؤية بـ"هوس العولمة". بحسب الرؤية الليبرالية الجديدة للعولمة، تعني العولمة ظهور اقتصاد عالمي مفتوح وظهور نظام أو إطار أكثر توثيقًا يتجاوز نطاق الدولة القومية ويقوض سلطتها لصالح الشركات متعددة الجنسيات

[1] إيجر أمينة (مذكرة مقدمة الستكمال شهادة ماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية) مطبوعة في مقياس نظرية العلاقات الدولية موجهة للطلبة السنة الثانية جذع مشترك, ص 28

[2] جهاد عودة, النظام الدولي نظريات و إشكاليات, دار الهدى للنشر و التوزيع, المنيا, ط1, 2005, ص.81/80

وغيرها من المؤسسات العابرة للقوميات. وتفترض الرؤية الليبرالية الجديدة أن العوامل الاقتصادية في ظل العولمة تحظى بالأولوية على العوامل السياسية والثقافية.1.

المطلب الثاني: النظرية الماركسية

الماركسية حركة تعود إلى كارل ماركس الداعية الأول لها والداعي إلى نظرية الطبقة Class Theory، فالطبقة هي أهم وحدة يمكن من خلالها فهم السياسية ، وأن المجتمع الرأسمالي يقوم على البرجوازية ، بينما يقوم المجتمع الاشتراكي على طبقة البروليتاريا !

، والنظرية الماركسية منظومة من الآراء الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية

التي تشكل رؤية متكاملة للعالم وتقوم على التفسير المادي للتاريخ ، ومكونات الماركسية المترابطة عضويا فهي : المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي و الشيوعية العلمية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا التي تهدف إلى تصد فية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.[1]

تطورت الماركسية شأنها شأن الليبرالية على نحو ملحوظ مند أن أرسى أفكارها الأساسية كارل ماركس Karl Marx وفريدريك إنغلر Friedrich Engels في منتصف القرن التاسع عشر.[2]

تعرف الماركسية بالنظرية الراديكالية نظرا إلى كونها تهدف إلى تغيير النظام. لم ينتج من كارل ماركس وإنجلز نظرية للعلاقات الدولية بل أنهما كانا ينظران إليها على أنها إيديولوجية يقوم عليها النظام السياسات الخارجية للدول .[3]

---

[1] ساعد ياحي، التنافس الصيني ألمريكي وانعكاساته على ألمن (مذكرة مقدمة الستكمال شهادة ماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية) , 2021/2022, ص 38.

[2] المرجع نفسه، جهاد عودة, ص.8

[3] اسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، مصطلحات سياسة و اجتماعية و نفسية و اعلامية، قويسنا في ماي 2003, هوص.394/393

صاغ ماركس فكرته حول الصراعات التاريخية من خلال تحليله للمجتمعات الطبقية، حيث أشار إلى أن التاريخ لكل مجتمع يتميز بصراع الطبقات المختلفة. وهذا الصراع يتجلى في النضال المستمر بين المضطهدين والمضطهدين. وبناءً على نظام الإنتاج، يحدد ماركس الطبقات في المجتمع، معتمدًا على موقعها في النظام الرأسمالي.

و هذا الصراع يتجلى في النضال المستمر بين المضطهدين والمضطهدين. وبناءً على نظام الإنتاج، يحدد ماركس الطبقات في المجتمع، معتمدًا على موقعها في النظام الرأسمالي، يحدد ماركس ثلاثة مجموعات رئيسية من الطبقات: العمال المأجورين ورأس الماليين وملاك

الأراضي. تتشكل هذه الطبقات بناءً على مصادر دخلها وثرواتها، مثل قيمة عملهم ورأسمالهم وأراضيهم

يعتبر تعريف الطبقة عند ماركس مستندًا إلى دراسته للمجتمع الرأسمالي الصناعي في أوروبا وأمريكا في القرن التاسع عشر. وأكد ماركس في بيانه الشيوعي الذي صدر في عام 1848 أن "تاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراع الطبقات". وفي إصدار جديد في عام 1883، أضاف أنجلز في حاشيته "التاريخ المكتوب".[1]

بناءً على ما سبق، يرى كارل ماركس أنه لا يمكن فهم أي حدث أو ظاهرة تاريخية أو ثقافية أو اجتماعية أو دينية بدون تحليل العوامل الاقتصادية. وبناءً.على ذلك، يُعَدُّ الفهم الجيد للعلوم الاقتصادية ضروريًا للباحث لأنها تساهم في توضيح وفهم الوضع الاجتماعي

[1] وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ- اتجاهات- مدارس- مناهج، ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت،2013, ص.188

- قاسم يزبك، التاريخ ومناهج البحث التاريخي، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1990، ص61

وتفسيره. ويعتبر ماركس أن العوامل الاقتصادية كانت دائمًا سببًا في نشوب الحروب والرغبة في الغزوات والتوسع الاستعماري[1]

وتحكم المادية التاريخية مجموعة من المبادئ نذكر منها:2

–العامل المحدد للتاريخ هو الطريقة التي ينظم بها البشر إنتاج حاجاتهم المادية

_نمط الإنتاج هو المحدد للتاريخ والأشكال الاجتماعية، ويتضمن تداخلاً بين قوى الإنتاج المادية وعلاقات الإنتاج

–البنية الفوقية، بما في ذلك المؤسسات السياسية والأفكار والدين، لها دور مهم ولكنها غير حاسم

–الفاعلين الرئيسيين في التاريخ هم المنتجون المباشرين، مثل العمال، بينما يكون للباقين دور أقل.

_ظهور طبقات المجتمع يكون نتيجة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج .

_الدولة هي نظام يخدم الطبقة المهيمنة اقتصاديًا ولا تكون مؤسسات محايدة الماركسية

تعتبر نفسها خادمة للبروليتارية، وانحيازها الطبقي لا يؤثر في موضوعيتها.

_صراع الطبقات سيؤدي في النهاية إلى ظهور دكتاتورية البروليتارية وبناء مجتمع خالٍ من الاستغلال والطبقات.

[1] –الهادي التيمومي، المدارس التاريخية الحديثة، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2013، ص,127,126

المبحث الثاني: عالم مابعد الحرب الباردة:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغييرات كبيرة في المشهد الأمني العالمي. لقد خفضت القوى العظمى ترساناتها النووية ، مما أدى إلى بيئة استراتيجية مختلفة. وقد خلق ذلك تحديات لدول كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان وألمانيا ، في سعيها لتحديد مصالحها الوطنية وحماية أمنها وازدهارها. يتصارع مخططو الدفاع في هذه البلدان في مهمة صياغة استراتيجيات وعقائد دفاعية جديدة. تتراوح الخيارات المتاحة من الانسحاب الانعزالي إلى المشاركة الدولية النشطة ، مع مراعاة الإجراءات الأحادية والتعاون متعدد الأطراف والأشكال المختلفة من التحالفات والشراكات. تتطلب الديناميكيات المتغيرة مداولات دقيقة واتخاذ قرارات بشأن مسار أفضل للعمل.[1]

ومع ذلك، فإن هذه التحولات أدت أيضًا إلى بعض التحديات، مثل زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وزيادة التهديدات الأمنية العالمية وتفاقم التحديات البيئية والتغيرات المناخية. ولقد شهد العالم تحولات هائلة سواء جيوسياسية او اقتصادية سوف تتعرض الى هذه التحولات باختصار:

أولا الجانب الجيوسياسي:

ان العامل الجوهري الذي رسم العالم مع نهاية الحرب الباردة هو الانتقال من نظام ثنائي القطبية الى الأحادية القطبية برعاية الولايات المتحدة الامريكية و مجموعة الدول التي تسير في فلكها الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحول ميزان القوى العالمي و ما آل إليه من تغيير في أنماط سلوك القوى [2]

[1] Charles W. Kegley, Jr and Eugene R. Wittkopf " World Politics: Trend and Transformation " New York, Fifth Edition, St martin's Press, 1995, P.409.

[2] _محمد موسى ، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، (بيروت ، دار البيارق للنشر) ، ط 1 ، 1996 ، ص 110

التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ، والتي أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي و زوال حلف وارسو ليقلل من أهمية الفكر الإستراتيجي الغربي ، و يعيد طرح مسألة التهديد بشكل جدي ، فبعد ما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي و تضبط مساراته ، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر ، يجري وبشكل حثيث البحث عن عدو جديد ، يضمن تماسك واستمرارية الغرب.[1]

وكان من أبرز النتائج الأولى للتحولات العالمية انضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية وقيام الوحدة الألمانية في 2 أكتوبر 1990 الذي اعتبر نقطة تحول في تاريخ ألمانيا وأوروبا والتاريخ العالمي المعاص[2]. اين تحقق تحول كبير في النظام العالمي. حيث ظهرت الولايات المتحدة كإمبراطورية عالمية، ولكي تثبت هذه الحقيقة، استخدمت الولايات المتحدة بعدا استراتيجيتها في مخططاتها الإمبريالية من أجل إشعال أزمة الخليج الثانية في عام 1990. نجحت الولايات المتحدة في جذب العراق إلى الفخ عن طريق غزوه للكويت، وبعد ذلك نشبت حرب الخليج الثانية في عام 1991. استفادت الولايات المتحدة من هذه الحرب لتعزز مكانتها كقائد عالمي وشرطي وحيد على الكرة الأرضية.[3]

تمتع الولايات المتحدة بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف استراتيجي عالمي

[1] مصطفى بخوش ، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة ، مجلة العلوم الانسانية– جامعة محمد خيضر بسكرة ، ع3 2002

[2] –لزهر ماروك، العلاقات اليابانية الشرق أوسطية بعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص.4.

[3] _ناصي معلم, المتغيرات لي النظام الدولي ودور اوروبا لي تسوية الصراع العربي إلسدرائيلي, رسالة ماجستير, الية الدراسات العليا – جامعة بيرزيت, 1999, ص2

بواسطتها الولايات المتحدة عن دورها العسكري في اوربا فحسب، وانما الالية التي تعبر بواسطتها الولايات المتحدةعن دورها العسكري على الصعيد العالمي. [1]

تغيير أولويات الولايات المتحدة لأعدائها ، فبعد أن كان الاتحاد السوفياتي يمثل خطرا على مصالحها وجدت لها عدواً جديداً وهو الدين الإسلامي فقد عملت وبشتى الوسائل على محاربته والسعى من أجل استئصاله وعدته ديناً إرهابيا وسخرت كل طاقاتها من اجل نفيه بحجة محاربة الإرهاب والإرهابيين .[2]

انحسار و ضعف سيادة الدولة وتناقصها كأحد الجوانب الرئيسية، حيث يتجه النظام العالمي نحو تعزيز الجيوبوليتك أو سياسة المكان والتأثير على الجغرافية السياسية. وبالتالي، أصبح العالم مكانًا لنزع السيادة ومجالًا للصراعات حول الموارد الطبيعية والحدود والمياه والهوية والاعتراف الدولي والاستقلال السياسي. منذ التسعينات، شهدت العديد من الدول انحسار سيادتها نتيجة التدخلات الأمريكية والمبررات المختلفة التي تم استخدامها، بما في ذلك التدخل الإنساني.[3] ومع المرحلة البوشية (2000/2008) جاء احتلال العراق لا ليمثل خروج أمريكا على ثوابت العلاقات الدولية كما شرعتها الامم المتحدة وحسب، وإنما جاء ليعلن عن تدشين عصر جديد هو عصر العولمةّ الأمريكية في الهيمنة على العالم. [4]

---

[1] –سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي، مركز الدراسات الدولي، جامعة بغداد، العدد الثاني و الاربعون، ص.161

[2] –رفاه شهاب احمد حمداني، العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة و ابعادها الاقتصادية و السياسة، متطلبات ميل شهادة الدوكتوراه في العلوم السياسة، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين بغداد، 2015، ص.7.

[3] _عبد السلام جمعة زاقود ، الابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع واحداث عقدين من الزمن 1989 – 2011) ص 23

[4] _ محمد ميراد،اوروبامن الثورة الفرنسية الى العولمة، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص. 235.

بروز العديد من القضايا العالمية والتي تهم جميع الدول ومن أهمها المحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة .[1]

تأثرت العلاقات الدولية بالتحولات السياسية العالمية ونشوء النظام العالمي الجديد، مما أدى إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية كقوة قطبية واحدة. وتلك التحولات تسببت في انتهاك قواعد الشرعية الدولية والقوانين الدولية ومواد ميثاق المنظمة الدولية. تعزى هذه الانتهاكات إلى القدرة على فرض تفسيرات وتعطيل العمل الجماعي، وأدت إلى تراجع وتدهور النظام الدولي وقواعده وأعرافه التي تحكم حركة المجتمع الدولي.[2]

ثانيا الجانب الاقتصادي:

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العشرية الأخيرة، تغيرات هائلة سيكون لها أثر كبير في تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي خلال العقدين القادمين، حيث دخلنا في مرحلة ما بعد "بروتن وودز" (النظام الذي حكم الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العالمية 2) ، التي يميزها الاتجاه نحو إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى ، تعكس العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة / الإقليمية.[3]

ب/ العولمة الاقتصادية

[1] عبد السلام جمعة زاقود, مرجع نفسه, ص 48

[2] باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية:–دراسة للنموذج الليبي–، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2011، ص31

[3] مصطفى بخوش, مضامين ومدلوالت التحوالت الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي, جامعة بسكرة, مجلة الحقيقة, ع 11, 2008, ص.35

تعتبر العولمة نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة بل أن هذه الأخيرة شكلت منعرجا في إعادة بناء الظاهرة –العولمة– وامتد ذلك لكل مجالات المنظومة الدولية حيث أضحت للعولمة جوانبها المتعددة، منها الاقتصادية.[1]

يمكن تعريف العولمة بشكل عام بانها تعني، اندماج أسواق العالم في ميدان التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات في إطار من الرأسمالية وحرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى انهيار الحدود الوطنية وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية متعددة الجنسيات، وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصادية الدولي [2]

ان البعد الاقتصادي هو اهم واخطر مفاهيم العولمة في عالمنا المعاصر وأصبح لاقتصاديات العولمة دور أساسي في رسم مسار العلاقات الدولية المعاصرة وبناء على ذلك فإن خارطة العولمة الاقتصادية هي كالاتي : الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي والذي تقف الولايات المتحدة على قمته ثم اوروبا ثم اليابان اما ادارة الاقتصاد العالمي اصبحت تتحكم فيها الثالوث الاقتصادي الدولي والمنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة.[3]

الإقليمية:

[1] باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية:–دراسة للنموذج الليبي جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2011، ص. 25

[2] كرار حيدر سالم السعيدي، المتغيرات السياسية الدولية المعاصرة ما بعد الحرب الباردة، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع،بغداد, الاولى، 2022, ص 72

[3] سلمى سلطاني, العولمة الاقتصادية, مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية, ع 26, ص 363 (2)

في سياق العولمة المتزايدة، لا يمكن تجاوز الأبعاد الإقليمية التي تتضمن علاقات متميزة وخصائص مشتركة بين مجموعات من الدول. فعلى الرغم من تقليل أهمية السيطرة الجغرافية والمكان، إلا أن التكامل العالمي لا يتم دون وجود ترتيبات إقليمية تسهم في المزيد من

الاندماج والازدهار بين التجمعات الإقليمية. وبالتالي، يمكن اعتبار التكامل

الإقليمي خطوة أو حلقة في سلسلة التكامل العالمي.[1]

مصطلح الإقليمية يستخدم اليوم لوصف ظاهرة اقتصادية حيث يحدث تركيز التبادلات الدولية حول ثلاث مناطق رئيسية في العالم (أمريكا، أوروبا، جنوب شرق آسيا). ومن الناحية السياسية، يتم توجيه الدول الكبرى نحو تعزيز الروابط الاقتصادية وتطوير أشكال جديدة للتعاون الإقليمي. تعتمد هذه الاتجاهات على عوامل متعددة بما في ذلك الجوار الجغرافي وقرب المسافة التي تؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل، والاهتمام الأمني بتوجيه الاستثمارات نحو المناطق المجاورة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن، بالإضافة إلى العوامل الثقافية والتاريخية. هناك أيضًا مصطلح الإقليمية الاستراتيجية الذي يعني سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير قوة وتحقيق تنافسية أفضل في الأسواق من خلال الاعتماد على الإقليمية الاقتصادية. يتم تنفيذ هذه السياسة في سياق اقتصاد السوق الذي يعتمد على حرية التجارة والتبادلات، وتحت تأثير التحولات التكنولوجية التي تجدد قضايا التقسيم الدولي للعمل. يرتكز هذا التقسيم على التخصص والميزات النسبية التي لم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية والقوة العاملة الرخيصة فقط، بل تتضمن عناصر أخرى مثل التقنية وتجديدها، وتطور الموارد البشرية، وتوافر البنية التحتية المناسبة.[2]

---

[1] حازم الببلاوي, النظام الإقتصادي الدولي المعاصر, عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب, الكويت, 2000, ص 209/208.

[2] مصطفى بخوش, مرجع سبق دكره, ص 36

ديناميكية العولمة / الإقليمية:

في الوقت الحاضر، يمكن للمراقب للتحولات العميقة في الاقتصاد العالمي أن يلاحظ ظاهرة جديدة مرتبطة بثورة صناعية ثالثة، والتي تعتمد على المعرفة وتطبيقاتها في مجالات عديدة، خاصة في مجال الاتصالات والمواصلات. تلك الثورة فتحت بابًا جديدًا في تحقيق عملية عولمة الأحداث والظروف الاقتصادية وحتى الاجتماعية. وهذا يتجلى بوضوح في الديناميكية

الحالية للاقتصاد العالمي. ففي الواقع، يتحكم الاقتصاد الدولي اليوم بواسطة قوتين ظاهريا متضاربتين، ولكنهما يعملان بشكل مكمل. من جهة، هناك حركة العولمة التي تغطي الأسواق وتؤثر على استراتيجيات المنتجين، ومن جهة أخرى، هناك تشكيل تكتلات إقليمية تعكس التنافس الدولي على الأسواق. وبالتالي، العولمة والتكتلات الإقليمية لا تتعارض بل تتكامل. فالتبادلات الدولية تتركز أساسًا حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان كأبرز القوى الاقتصادية في العالم.[1]

الثورة التكنولوجية الجديدة:

تأثرت أهمية الموارد الطبيعية والجغرافيا بسبب الثورة التكنولوجية الجديدة، حيث تم اختصار المسافات وتجاوز الحدود. تلاحظ هذه الظاهرة بشكل خاص في ثلاثة مجالات: نقل المعلومات، والأموال، والسلع. تقدم التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمواصلات جعل العالم يشبه القرية الكونية، حيث يمكن نشر المعلومات عبر الفضائيات والإنترنت والفاكس والبريد الإلكتروني والهواتف المحمولة بسرعة وبتكلفة منخفضة.

[1] مصطفى بخوش, مرجع سبق دكره, ص 35

بفضل التقدم التكنولوجي، أصبحت رؤوس الأموال تتحرك بحرية وتنتقل بين البلدان بدون قيود. هذا التحول التكنولوجي تأثر أيضًا بفكرة النقود والثورة المالية، حيث يمكن للأموال القفز عبر الحدود السياسية للبحث عن فرص ربح وأماكن آمنة للاستثمار.

وفيما يتعلق بالتجارة العالمية، فقد فرضت المنظمة العالمية للتجارة قيودًا أقل على حركة السلع بين الدول، وتحث الدول على تحرير تجارتها الخارجية وإزالة القيود الكمية والجمركية. وعلى الرغم من حرية نظرية للدول في الانضمام إلى هذه المنظمة، فإن الدول الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في فتح أبوابها لحرية التجارة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أهمية المكان والجغرافيا قد تلاشت نسبيًا في ظل تلك التحولات التكنولوجية والاقتصادية.[1]

المبحث الثالث: العلاقات الامريكية الصينية

بدأت العالقات الأمريكية_ الصينية بشكل علني ورسمي حين ما عقدت الولايات المتحدة الامريكية إتفاقية مع الصين عام 1844، حيث سميت هذه االتفاقية باسم (إتفاقية وانجيا)، حيث نصت هذه الإتفاقية على منح الولايات المتحدة الامريكية مختلف الحصانات والإمتيازات داخل الصين.[2] قبل ذلك، قامت الولايات المتحدة بإرسال قنصلين إلى مدينة غوانغتشو بدءًا من عام 1784، حيث كان القنصل الأول ساموبل شو، الذي كان مسؤولاً عن البضائع على متن سفينة "إمبراطورة الصين" ، ولكن لم يتم استقبالهم بشكل رسمي من قبل المسؤولين الصينيين كممثلين دبلوماسيين. كانت البلدين قد أقرتا بوجود بعضهما

[1] حازم الببلاوي, مرجع سبق دكره, ص 144

[2] احمد عثمان محم, القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية – الصينية, معهد الإدارة، جامعة التقنية الوسطى، بغداد، ص.70

البعض قبل عام 1844، ولكن المفاوضات والمعاهدة في ذلك العام كانت تشكل أول اعتراف بموجب القانون الدولي.[1]

مطلب الأول: تجارة الصين القديمة:

دخل التجار الأمريكيون في التجارة مع الصين بعد عام 1783، أصبحوا مشاركين في تجارة تم تأسيسها وتطويرها من خلال تفاعل التجارة الأوروبية مع الإمبراطورية الصينية منذ أواخر القرن السادس عشر.[2]

تميزت بداية التجارة بوصول سفينة الولايات المتحدة "إمبراطورة الصين" إلى كانتون

(غوانغتشو) في الصين في عام 1784. وشهدت الستون سنة التالية، المعروفة بـ "تجارة الصين القديمة"، توسعاً كبيراً في التجارة بين الصين والولايات المتحدة. في عام 1839، تعرضت التجارة بين الصين والولايات المتحدة لضربات خلال حرب الأفيون الأولى (1839–1842)، التي جمعت الصين مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. استُعيدت العلاقات الصينية الأمريكية باتفاقية وانغشيا في عام 1844، والتي فتحت عدة موانئ إضافية ومنحت الولايات المتحدة مرتبة الأمة المفضلة، وأنشأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين والولايات المتحدة. تم توسيع الموانئ التجارية (مثل شانغهاي) والامتيازات (لا سيما تشريع تجارة الأفيون) بموجب اتفاقية تيانجين في عام 1858 بعد الحرب الأفيون الثانية (1856–1860). مع خوفها من وجود عقبات سياسية قد تعرقل وصول الولايات المتحدة إلى الاقتصاد الصيني، أصدر وزير الخارجية جون هاي "مذكرات

[1] A Guide to the United States' History of Recognition, Diplomatic, and Consular Relations, by Country, since 1776: China ,https://history.state.gov/countries/china

[2] Ginseng, Otter Skins, and Sandalwood: The Conundrum of the China Trade , Paul E. Fontenoy

الباب المفتوح" في تحول القرن العشرين، داعياً إلى موقف الولايات المتحدة بالمساواة الكاملة في المعاملة بين المصالح الاقتصادية الأجنبية في الصين.[1]

المبشرون:

وصلت أولى المبشرين المسيحيين الأمريكيين إلى الصين في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. على الرغم من أنهم غالباً ما يُعتبرون مثالاً غير ملائم للهيمنة الثقافية الأمريكية، إذ فرضوا المسيحية على شعب غير مستعد وعالق في العقيدة الكونفوشية القديمة، إلا أنهم

كانوا حاسمين في تطور الصين. إلى جانب الصينيين المثقفين، قدموا الأدوات اللازمة لكسر قبضة الأرثوذكسية التقليدية. علموا الصينيين العلوم الغربية والتفكير النقدي والرياضة والصناعة والقانون. أسسوا أول جامعات ومستشفيات في الصين. هذه المؤسسات، على الرغم من تغيير أسمائها الآن، لا تزال تعتبر الأفضل من نوعها في الصين. قادت المبشرات الأمريكيات حملات ضد العادات الوحشية لقتل الأطفال الإناث وربط القدمين، مساهمة في

تحقيق أكبر تقدم في حقوق الإنسان في التاريخ الصيني الحديث.[2]

ثورة الملاكمين

تزامنت ثورة الملاكمين في الفترة من 1899 إلى 1901 مع ظهور الولايات المتحدة كقوة آسيوية. و صعود الولايات المتحدة شكّل إضافة لاعب جديد في العلاقة بين البلاد الولايات

---

[1] Christoph Herrmann, Jörg Philipp Terhechte, European Yearbook of International Economic Law 2012, springer link, Germany, 2012, p 37.

[2]) Pomfret, John, The beautiful country and the Middle Kingdom America and China, 1776 to the present, Henry Holt and Company, New York, New York, 2016, P. 3

المتحدة و الصين، بالإظافة إلى التجار والمبشرين والمغامرين. وتوّج الحكومة الأمريكية بدور حامي للصين.. ومع ذلك، كان القادة الأمريكيون، مثل وزير الخارجية جون هاي، يدركون أن الولايات المتحدة ستواجه صعوبة في تحقيق هذا الدور الذي اختارته بنفسها. وتنبثق قضية الاختلاف بين الاهتمام الحنون لأمريكا بالصين وعدم رغبتها في التضحية لحمايتها. وتوقع هاي أن الاستمرار في فتح أبواب الصين سيعتمد على استعداد أمريكا للدفاع عنها، وكان من الصعب توفير هذا الاستعداد. وفيما يتعلق بثورة الملاكمين، شهدت الولايات المتحدة انقسامًا بين أولئك الذين يسعون إلى تحويل الصين وأولئك الذين يسعون إلى الاستقرار. واختار البيت الأبيض الوقوف إلى جانب استقرار الصين.[1]

مطلب الثاني: الحرب العالمية الأولى:

في العام 1912، تم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين بسبب الثورة الصينية ضد الأسرة المانشوية ولاكن استئنفت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين عام 1913 عندما أوصل الرئيس وودرو ويلسون رسالة إلى الرئيس يوان شي كاي بمناسبة انعقاد الجمعية الوطنية لجمهورية الصين الجديدة.[2]

بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1915، قدمت اليابان للحكومة الصينية سلسلة من

المطالب السرية المعروفة باسم المطالب الواحد والعشرون. ناقش المسؤولون الأمريكيون استجابتهم لتلك التطورات. في البداية، أعرب وزير الخارجية ويليام جينينغز برايان عن دعمه لسلامة الأراضي الصينية، مع الاعتراف بـ"العلاقات الخاصة" بين اليابان والصين.

واجه صناع السياسة الأمريكية تحديات خلال فترة العشرينات من القرن الماضي نتيجة للحركات الثورية والمشاعر المعادية للأجانب في الصين. استجابوا بشكل واقعي عن طريق

---

[1] Ibid, P. 121

[2] **Chronology of U.S.-China Relations, 1784-200,**
https://hcistory.state.gov/countries/issues/china-us-relatio

تلبية بعض المطالب الصينية وإقامة علاقات إيجابية مع الإدارة الوطنية الصينية بقيادة تشيانغ كاي-شيك، الذي أصبح الزعيم السائد في الصين خلال تلك الفترة.1

مطلب الثالث: الحرب العالمية الثانية:

شكّل تغييران شاملان في المناخ الجيوسياسي للعلاقات الأمريكية الصينية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. الأول هو صعود اليابان والذي تحداه صعود القومية الصينية. في عام 1931، نفّذ الجيش الياباني انقلاباً في منشوريا في شمال شرق الصين، مما أدى إلى إنشاء الدولة الدمية اليابانية مانشوكو، وزيادة التوترات بين الولايات المتحدة واليابان، كمنافستين للسيطرة الاستعمارية في المنطقة. اندلاع الحرب الصينية اليابانية الثانية في عام 1937، والتي شاهدتها الولايات المتحدة بقلق ولكنها رفضت الانضمام إليها التي فتحت الطريق أمام حرب المحيط الهادئ. هجوم اليابان على بيرل هاربر في عام 1941 أعطى الضمانة للتحالف بين الولايات المتحدة والصين. أدى سقوط اليابان في عام 1945 إلى تفاقم الحركة القومية والحرب الباردة في آسيا. الثاني هو نجاح الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تتحالف مع حكومة حزب الكومينتانغ (GMD) ضد الحزب الشيوعي الصيني. فتح الغزو الياباني للصين الباب أمام شيوعية ماو لتولي السلطة في نهاية المطاف، بتأييدهم للقومية وتشجيع الثورة الاجتماعية.[1]

المطلب الرابع: مرحلة الحرب الباردة

[1] Sutter, Robert G, U.S.-Chinese relations : perilous past, pragmatic present, Rowman & Littlefield Publishers, Inc., , Lanham, Maryland, p33.

بعد انتقال الحكومة القومية إلى تايوان في عام 1949، حدثت بداية مضطربة بسبب مقتل العديد من القادة التايوانيين، لكن الولايات المتحدة قدمت مساعدات اقتصادية دون دعم عسكري لفك الارتباط من الصين، وعندما حدث العدوان الكوري الشمالي في عام 1950،[1] نشرت الولايات المتحدة الأسطولها لحماية تايوان وتوقيع تحالف واتفاقية أمنية معها عام 1954، وقد حافظت الحكومة القومية في المنفى على سيطرتها على حكومة مقاطع تايوان عبر جهود الإصلاح والأحكام العرفية بسبب الحالة الحربية المستمرة مع البر الرئيسي[2].

لم تتوقع حكومة ماو تسي دونغ أو إدارة ترومان أو إعتزمت شن حرب بين الولايات المتحدة والصين في أوائل عام 1950، لكنهم فوجئوا عندما شنت القوات الكورية الشمالية، بدعم من السوفييت والقادة الصينيين، هجومًا واسع النطاق على كوريا الجنوبية، مما أدى إلى لمزيد من التدخل العسكري الأمريكي غير المتوقع.[3]

أدى الهجوم الشمال على الجنوب، إلى إعادة إنشاء الحدود السابقة ، وتقسيم الكوريتين المدمرتين لفترة طويلة. بينما دفعت حرب فيتنام (1965–1975) نيكسون في النهاية إلى اختيار انسحاب القوات الأمريكية إلى، اليابان، الفلبين وأستراليا والمحيط الهادئ؛ لمدة اثنين وعشرين عامًا، شارك الدبلوماسيون الأمريكيون والصينيون بشكل متقطع في مناقشات موضوعية ثانوية، في البداية في جنيف ثم لاحقًا في وارسو ، باستثناء أي رؤية مستقبلية أو مفاوضات مهمة بين واشنطن وبكين ، بينما خلال خمسة عشر عامًا ، كان هناك

[1] Wang, Dong, The United States and China : a history from the eighteenth century to the present, Rowman & Littlefield Publishers, Inc, Lanham, 2013, p 154

[2] Fairbank, John King, The United States and China, Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1979, p 354.

[3] Sutter, Robert G, U.S.-Chinese relations : perilous past, pragmatic present, Rowman & Littlefield Publishers, Inc, Lanham, Maryland, 2013, p55.

مساعدة اقتصادية وتقنية أمريكية، من ناحية أخرى، حماية الأسطول السابع ، سهلت إقلاع تايوان.[1]

في أوائل السبعينات، أدركت الولايات المتحدة ضرورة تعديل سياستها تجاه الصين بسبب نمو قوتها الاقتصادية، في أكتوبر 1971 ، سمحت الولايات المتحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة بإعادة جميع الحقوق إلى جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وطرد ممثل تايوان و منحها المركز الخامس الدائم في مجلس الأمن بدلاً من تايوان. في فبراير 1972 ، زار الرئيس ريتشارد نيكسون الصين ، مما أدى إلى إلغاء الحظر الاقتصادي المفروض على الصين.

في ديسمبر 1978، تم توقيع "بيان إقامة العلاقات الدبلوماسية"، بين الولايات المتحدة والصين اعتبارًا من يناير 1979، بعد أن وافقت الحكومة الأمريكية على ثلاثة مبادئ مطلوبة من الحكومة الصينية، وهي قطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك، وسحب القوات العسكرية الأمريكية من تلك الجزيرة.[2]

خلال الفترة من يناير 1979 إلى يونيو 1989 ، شهدت العلاقات الأمريكية الصينية تطورات مهمة ، بما في ذلك توقيع العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات مثل التجارة، وإنشاء قنصليات في كلا البلدين، زيارات على مستوى عالي مثل زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني تشاو تسيانغ للولايات المتحدة في يناير 1984. لكن رغم هذه الإنجازات، اندلع الخلاف التجاري الأول بينهما في يناير 1983 عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على الصين، وردت الصين بإجراءات انتقامية، مما يشير إلى تباعد متزايد بين البلدين في أواخر الثمانينيات ، خاصة بعد الكشف عن التحولات داخل

---

[1] Général Henri Eyraud, 2003, Les rapports sino – américains " Passé , présent , futur , Hérodote, p.70

[2] شادى عبد السلام, الويلات المتحدة الأمريكية, **الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2005, ص. 146,145**

الكتلة الشرقية ، بداية تفكك السوفييت ، مما دفع واشنطن إلى أن تكون أكثر حذراً في علاقاتها مع الصين وأقل حرصًا على الانخراط ، خاصة بعد أحداث مذبحة ميدان تيانانمن عام 1989. [1]

المطلب الخامس: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في فترة ما بعد الحرب الباردة مزيجًا معقدًا من الخلاف والتعاون. منذ عام 1989، كانت العلاقات الصينية الأمريكية مدفوعة باعتبارات محلية ودولية. كانت العوامل الرئيسية التي عجلت بهذا التغيير هي حادثة تيانانمين وانهيار الاتحاد السوفيتي. إلى حد كبير، غيرت حادثة تيانانمين نظرة الأمريكيين إلى الصين بشكل جذري. رغم ذلك تظل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ديناميكية ومرنة، فقد صمدت العلاقات الثنائية مع توترات من عدة أزمات منذ منتصف التسعينيات. خلال رئاسة كلينتون، نجت العلاقة من أزمة مضيق تايوان في 1995–6 وتفجير السفارة الصينية في 1999. نجح البلدان في التوصل إلى اتفاق بشأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية إدارة كلينتون.[2]

وصول جورج دبليو بوش إلى السلطة أدى إلى تفاقم هذه العلاقات المتدهورة، فقد كان يُنظر إلى الصين الآن على أنها منافس استراتيجي بدلاً من كونها دولة شريك استراتيجي، حيث أكد الرئيس الجديد رغبته في حماية الوضع الراهن في تايوان.

المطلب السادس: مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمر:

[1] أميمه على طه, العلاقات الصينية – الأمريكية بعد الحرب الباردة, بحث تكميلي : لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية, جامعة الخرطوم, 2002, ص. 76,77

[2] Zhu, Zhiqun, US–China relations in the 21st century: power, transition, and peace, Routledge, New York, 2006, P.90/96

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، تم تأجيل زيارة الرئيس الأمريكي بوش إلى الصين وتم التركيز في اجتماع قصير بين بوش وجيانغ في شنغهاي على هامش قمة الابيك على التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب، حيث كان بوش يعتبر هذا الأمر أولوية مطلقة ولم تكن النقاط الخلافية بين البلدين مهمة، وكانت الصين مستعدة للانضمام إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب، واختارت العضوية لتحسين علاقاتها مع واشنطن.[1]

بسبب الحرب المستمرة على الإرهاب والتدهور في العراق، تركزت النقاشات السياسية في الصين على المسائل الاقتصادية والتجارية في عام 2005، وفي عام 2008، زادت المشاعر المعادية للصين في الكونغرس والاحتجاجات العامة والانتقادات الإعلامية بسبب تقمص الصين للمعارضة والعنف في التبت، مما أدى إلى دعوات لمقاطعة الألعاب الأولمبية، على الرغم من أن الرئيس بوش أعلن نيته حضور الألعاب. [2]

خلال زيارة أوباما الأولى للصين في نوفمبر 2009، شدد البيان المشترك على "المصالح الجوهرية" لكلا البلدين ، مما يعود بالفائدة على الولايات المتحدة من خلال الحفاظ على علاقات التحالف في آسيا ، ولكنه تسبب أيضًا في إحراج بسبب وجودها البحري الواسع في آسيا؛ من الناحية الاقتصادية ، تتمتع الصين بميزة كبيرة بفائض تجاري كبير وباعتبارها أكبر حائز أجنبي للديون الأمريكية في عام 2012. [3]

---

[1] Op.cit, Général Henri Eyraud, PP.84/85

[2] Op.cit, Sutter, Robert G, PP. 131\135

[3] قزيم دحمـــان, التعاون والصراع في العلاقات الأمريكية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية و استراتيجية, 2022/2021, ص. 53

منذ عام 2017، اتبع الرئيس دونالد ترامب استراتيجية لتصعيد الرسوم الجمركية وخطاب الحرب التجارية في العلاقات الأمريكية الصينية، وقد أدى ظهور جائحة COVID-19 إلى زيادة الاتهامات المتبادلة بين البلدين.[1]

في 11 فبراير 2021، قدم الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الأمريكي جو بايدن التهاني بمناسبة السنة القمرية الصينية الجديدة في محادثة هاتفية بينما هنأ شي بايدن على تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة.[2]

في الأشهر الستة الأولى من رئاسة بايدن، ظهرت ثلاث سمات رئيسية لسياسته التجارية: الحفاظ على التعريفات الحالية على الواردات الصينية ، وتصعيد "الحرب التكنولوجية" مع الصين وإعطاء الأولوية للتنافسية الأمريكية من خلال استثمار في التكنولوجيا والعلوم

والأبحاث من خلال قانون الابتكار والمنافسة الأمريكي لمواجهة طموحات الصين التكنولوجية.[3]

في عام مضطرب للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين لبداية عام 2023، اجتماع ثنائي بين الرئيسين جو بايدن وشي جين بينغ في قمة مجموعة العشرين ، لكن التوترات تصاعدت مع قيام الصين بنشر المزيد من الطائرات الحربية بالقرب من تايوان ردًا على

[1] DEVLIN KAT, SILVER LAURA, HUANG CHRISTINE, 4/21/2020, U.S. VIEWS OF CHINA INCREASINGLY NEGATIVE AMID

[2] http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2021/0211/c31660-9818436.html

[3] Wang Jiangyu, **(U.S.-CHINA TRADE RELATIONS IN THE BIDEN ERA: TRADE WAR, INDUSTRIAL POLICY, AND RULE-BASED INTERNATIONAL ORDER),** Cambridge University Press on behalf of The American Society of International Law, 2022, **https://www.researchgate.net/,** 05/262023, 6:04

زيادة الإنفاق الدفاعي الأمريكي، وقعت مواجهة وثيقة. في بحر الصين الجنوبي، وأعربت الصين عن دعمها للإجراءات الروسية في أوكرانيا.[1]

إن العلاقة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة تأثرت دائمًا بالتطورات العالمية على مر العقود، حيث تتراوح هذه العلاقة بين الشراكة والتوتر وتعتمد على التناقضات والتنافر والاستراتيجيات المتعارضة التي يتبعها كل من الصين والولايات المتحدة، أين يسعى كل طرف إلى حماية مصالحه الحيوية في مناطق مختلفة من العالم، ويتوقع أن يتأثر حجم وكثافة تلك المصالح بشكل إيجابي وسلبي على حد سواء.

[1] Brian G. Carlson, Navigating Stormy Seas in US–China Relations, Policy Perspectives, Vol. 11/1, January 2023, p, 1

الفصل الثاني

العلاقات الصينية الأمريكية الإقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

الفصل الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية الإقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

بعد نهاية الحرب الباردة في أوائل التسعينات، شهدت العلاقات الصينية الأمريكية تحولاً هاماً ونمواً هائلاً في الجوانب الاقتصادية. كانت العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة محط أنظار العالم؛ حيث أن البلدين هما أكبر اقتصادين في العالم، وكانت لديهما دوراً حاسماً في تشكيل الاقتصاد العالمي. يعود تطور هذه العلاقات الاقتصادية إلى العديد من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية.

في هذا الفصل، سنقوم بدراسة تطور العلاقات الصينية الأمريكية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وسنركز على عوامل الدافع والتحديات التي شكلت هذه العلاقات. سنناقش أيضًا تأثير هذه العلاقات على الاقتصادين الصيني والأمريكي، بالإضافة إلى التأثيرات العالمية لتلك العلاقات.

المبحث الاول : مقومات القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والصيـــــن

مدخل

الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما اثنتان من أقوى الاقتصادات في العالم، وتتمتع كل منهما بعوامل فريدة تجعلها قوة اقتصادية مؤثرة على الساحة الدولية. في هذا المبحث، سنستكشف مقومات القوة الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة والصين ودور هذه العوامل في تحقيق النمو الاقتصادي والتأثير على الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة

أولا: مقومات القوة الاقتصادية الامريكية

إن إجمال الناتج القومي الأمريكي يتجاوز 6 تريليون دولار(ألف مليار)وهو ما يوازي 25 بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ أكثر من 26 تريليون دولار عام 1995 . إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وعوامل أخرى بالتأكيد جعلت الصراع بين الدول العظمى ينتقل من الجانب الأيديولوجي والعسكري إلى التفوق التكنولوجي والاقتصادي.

تعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الامريكية حوالي 11.9 % من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الامريكية حوالي، 18.6 % من اجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001. وقد عزا وزير التجارة الامريكي (كارلوس غوتيرز) ذلك النمو في الصادرات الامريكية وزيادتها الى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال " انه على الرغم من ان بلدان اتفاقيات

التجارة الحرة لا تشكل سوى 7.3 % من اجمالي الناتج المحلي العالمي، فإن الصادرات الى تلك البلدان تشكل 42.5 % من صادرات الولايات المتحدة "[1].

على الرغم من تسارع الاقتصاد الصيني نحو الأعلى، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من مجاراة الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر القمة العليا في هرم الاقتصادات العالمية. وقدم الرئيس جورج بوش مشروع الميزانية الأمريكية للعام المالي 2004، الذي يمتد من أكتوبر 2003 إلى سبتمبر 2004، وبلغت قيمته 2.243 تريليون دولار، مما يمثل زيادة نسبتها 2% عن العام السابق 2003. وبهذا، تُعَدّ ميزانية عام 2004 الأكبر حجمًا منذ انتهاء الحرب الباردة[2].

حيث تعرّف الموازنة العامة الأمريكية على مرّ السنوات منذ عام 2001 على ارتفاعٍ نسبي، ما يعكس حجمًا واستثنائية الاقتصاد الأمريكي على الساحة العالمية. ورغم وجود فترات من التباطؤ الاقتصادي من حين لآخر، إلا أنها ما زالت تحتل الزمام الرئيسي في اقتصاد العالم. يرتبط هذا التفوق بالتحكم الذكي للاقتصاد الأمريكي في النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل آلية **بريتون وودز** التي أسست دور الدولار كعملة دولية بتغطية الدولار بالذهب. وهذا السياق قد أتاح للاقتصاد الأمريكي مجالًا واسعًا للتحرك والتنسيق[3].

كما نجحت الولايات المتحدة في تحقيق تفوقها على المستوى الاقتصادي العالمي والسيطرة عليه، حيث شكلت نظامًا اقتصاديًا دوليًا يخدم مصالحها. بفضل المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية التي أقامها نظام **بريتون وودز**، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تسيطر الولايات المتحدة على حوالي 30% من التمويل العالمي. تتجلى

[1] الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، عبر الموقع http://www.ahram.org.eg

[2] نورالدين حشود. الاسراتيجية الامريكية بين الثابت و المتغير.دفاتر السياسة والقانون. المجلد 14. العدد3. 2022.ص 247.

[3] الاكريني، ادريس. (2003) الزعامة الامريكية في عالم متغير.مقوملت الريادة واكراه التراجع.المستقبل العربي .ص 60

هيمنتها عبر حقوق التصويت في هذه المؤسسات وقدرتها على تعيين قادتها، فضلاً عن وجود مقارهما على أراضيها[1].

وتمكنت الولايات المتحدة أيضًا من تعزيز اقتصادها ليكون أكثر تنافسية واستقرارًا على الساحة الدولية. تسيطر شركاتها العملاقة على تحركات رؤوس الأموال والاستثمار والتجارة الدولية، وقد تمكّنت من إقناع القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى مثل اليابان ودول الاتحاد الأوروبي بالالتزام بشروطها في التبادل التجاري العالمي[2].

لا تقتصر نفوذ الولايات المتحدة على ذلك فقط، بل نجحت أيضًا في اختراق اقتصاديات العديد من البلدان، مما أدى إلى تأثيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه في الاقل من حيث الحجم اي اقتصاد اخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.

فالولايات المتحدة تعد الدولة الاولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي، والذي وصل الى حوالي 13 تريليون دولار في عام 2006 وهو ما يساوي 30 % من اجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا[3].

كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الامريكي حوالي 2.2 % عام 2007.علما ان فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة الى 20 % بحلول عام 2025 مقارنة باليابان اذ وصلت النسبة الى20

[1] نفس المرجع.ص 64

[2] نورالدين حشود. الاسراتيجية الامريكية بين الثابت و المتغير.دفاتر السياسة والقانون. المجلد 14. العدد3. 2022.ص 247.

[3] اياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة " نيجيريا إنموذجا، طروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2008 ص 107

% من السكان ممن تجاوزوا ال 65 من العمر، مما يعني ان تلك الزيادة في عدد السكان الاصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الامريكي[1].

في عام 2011 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 15.094 تريليون دولار، تليه الصين 7.298 تريليون دولار ثم اليابان 5.689 تريليون دولار، وهو ما يبين التفوق الأمريكي في هذا المجال حتى على الإقتصاد الصيني الملاحق، أما بالنسبة لعام 2012 فبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 15.600 تريليون دولار متبوعا بالصين 8.000 تريليون دولار ثم اليابان 6.000 تريليون دولار[2].

فضلا عن ذلك، فان المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي ايضا من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن اصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة، وتحتل 32 شركة امريكية المراتب الاولى بين المئة، فضلا عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الانتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الاخرى اليابانية [3]والاوربية.

من ناحية اخرى، لا يزال الدولار الامريكي يحتل المرتبة الاولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الاجنبية، إذ يشكل حوالي 60 % ، مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الاجنبية[4].

من حيث مصادر الدعم الداخلي، تتمثل قوة الولايات المتحدة في مجال الإنتاج الزراعي، حيث تُعتبر أكبر منتج للأغذية على مستوى العالم. على الرغم من أن الإنتاج الزراعي يشغل نسبة 3% فقط من إجمالي القوى العاملة الأمريكية – وهي نسبة أقل من

---

[1] سليم كاطع علي.مقومات القوة الامريكية.دراسات دولية العدد الثاني والاربعون .مركز الدراسات الدوليةجامعة بغداد. ص 157.

[2] نورالدين حشود. الاسراتيجية الامريكية بين الثابت و المتغير.دفاتر السياسة والقانون. المجلد 14. العدد3. 2022.ص 248.

[3] د. نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز–آب – 1998.ص79.

[4] هانز بيتر مارتين– هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم د رمزي زكي، لكويت ، سلسلة عالم المعرفة1998، ص140.

تلك المختصة بقطاعي التعليم والبحث – إلا أن الإنتاج الزراعي ما زال يتمتع بفائدة أكبر وكميات أكثر وفرة.حيت تظهر أهمية الولايات المتحدة في إنتاج الحبوب على الصعيدين المحلي والعالمي، حيث تصل حجم صادرات الحبوب عالمياً إلى 200 مليون طن سنويًا، وتشكل الولايات المتحدة نصف هذا الحجم بمفردها. هذا الواقع ينبئ بأن الولايات المتحدة ستكون في المستقبل مسيطرة على إنتاج الغذاء، مما يعني إمكانية استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي والتأثير[1].وبهذا، تبرز قدرة الولايات المتحدة على تحقيق تفوق استراتيجي في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء، مما يشير إلى إمكانياتها الكبيرة للتأثير في الشؤون السياسية من خلال تحكمها في إمدادات الغذاء.

هذا الواقع يعزز الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الاقتصادية العالمية، إذ تتميز بقوة اقتصادية ضخمة تشمل جميع جوانبها. وهذا يمهد الطريق أمام البلاد لتحقيق مرتبة الدولة العظمى في العالم، والسيطرة على مؤسسات وبنى الاقتصاد العالمي بشكل شامل، وذلك لتحقيق مصالحها من خلال تعزيز هيمنتها ونفوذها.

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية ونسبة النمو للمدة (2010-2022) (تريليون دولار)

[1] عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة: هل بوسع العالم ان يقول لا للراسمالية المعلوماتية، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص ص٦٦-٧٦

السنة	(القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)إجمالي الناتج المحلي	النمو السنوي %
2010	15048.96444	2.7089
2011	15599.72812	1.5499
2012	16253.97223	2.2807
2013	16843.19099	1.8419
2014	17550.68017	2.2878
2015	18206.02074	2.7064
2016	18695.11084	1.6675
2017	19477.33655	2.2419
2018	20533.05731	2.9454
2019	21380.97612	2.2944
2020	21060.47361	-2.7678
2021	23315.08056	5.9455
2022	25462.7	2.0616

المصدر: بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي المنشورة على الرابط https://data.albankaldawli.org/

الجدول 2: الصادرات والواردات من السلع والخدمات للولايات المتحدة الامريكية للمدة (2010-2021)

السنة	الواردات بمليارات الدولارات $	صادرات بمليارات الدولارات $
2010	2389.555	1857.247
2011	2695.48	2115.864
2012	2769.317	2217.7
2013	2766.375	2286.981
2014	2887.445	2377.408
2015	2794.85	2268.651
2016	2738.359	2232.11
2017	2924.994	2388.26
2018	3131.166	2538.089
2019	3117.235	2538.45
2020	2776.115	2148.616
2021	3401.361	2539.648

المصدر: بينات البنك الدولي (تجارة الولايات المتحدة الامريكية) متوفر على الرابط https://data.albankaldawli.org/indica/BN.GSR.GNFS.CD?end=2019&locations=US&start=2003

ثانيا: مقومات القوة الاقتصادية الصينية

شهدت الثلاثة العقود الأخيرة من القرن العشرين انطلاق الصين نحو مكانة قوة اقتصادية عالمية. ولا يختلف كثيرًا على أن الثلاثة العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين ستتضمن استمرار هذا الارتفاع. تحتل الصين حاليا المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، ومسارها يشير بوضوح إلى أنها في طريقها لتحقيق مكانة الاقتصاد العالمي الأكبر في المستقبل القريب. لقد سهم الاقتصاد الصيني بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي

العالمي، حتى خلال فترة الأزمة المالية العالمية (GFC)، حيث لعب النمو المحلي القوي دورًا محوريًا في تعزيز استمرارية النمو الاقتصادي العالمي في الاتجاه الإيجابي[1].

بعد تولي "**سياو بيج**" الحكم في الصين، شهدت البلاد تقدمًا ذا طابع كبير على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. تميزت هذه الفترة بتبني استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، حيث تم إعادة هيكلة النظام الاشتراكي الصيني بشكل جذري من خلال إدخال قواعد وآليات سوقية، كان الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات هو بناء قاعدة اقتصادية وعلمية تكنولوجية تمكن الصين من المنافسة على الساحة العالمية، وتميزت هذه السياسة بمنح الأولوية للنمو الاقتصادي والتنمية على حساب الاعتبارات الإيديولوجية التي لم تعد تساهم بشكل فعال في تعزيز مكانة الصين بين القوى الكبرى[2].

منذ بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، شهد الاقتصاد الصيني نموًا بمعدل أسرع بكثير مما كان عليه خلال الفترة قبل الإصلاحات. تجلى هذا النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للصين، حيث بلغ متوسطه 9.5٪ على مدى الـ 34 عامًا الماضية. يُظهر هذا الرقم أن الصين نجحت في تضاعف حجم اقتصادها بالقيمة الفعلية تقريبًا كل ثماني سنوات. ووفقًا لتصريحات البنك الدولي، يمكن القول أن الصين قد "شهدت أسرع نمو مستدام كقوة اقتصادية كبيرة في التاريخ". وأثمر هذا التقدم في النهاية عن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، و على الرغم من التحفظات الغربية والانتقادات الموجهة نحو النظام الاقتصادي الصيني، نجحت الصين بنجاح في التعامل مع أزمة عام 2008. فقد أظهرت مرونة وقدرة على مواجهة التحديات التنموية خلال تلك الفترة. بالرغم من تراجع الناتج المحلي بنسبة 6.8٪، تدخلت الصين بشكل فعال من خلال تنفيذ حزمة تحفيزية بقيمة 586 مليار دولار، تهدف إلى تمويل البنية التحتية وتخفيف السياسات النقدية لزيادة الإقراض المصرفي. هذه السياسات ساهمت بشكل

[1] حسين، صارة.ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي.ص 1074.

[2] نفس المرجع، ص 1075.

كبير في تجاوز تأثيرات الركود العالمي وتقليل التأثير على الطلب على المنتجات الصينية[1].

تأتي إصلاحات الاقتصاد الصيني بزيادة كفاءة الإنتاج وتعزيز الاستثمار. وفقًا لبيانات البنك العالمي، تحولت الصين من أن تكون سابع أكبر اقتصاد عالمي في عام 1999 إلى تصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي في عام 2010، حيث بلغ حجمها 7.2 تريليون دولار في عام 2011. وبفضل تحرير الاستثمار، أصبحت الصين أكبر قوة تجارية في العالم، حيث زادت صادراتها من 14 مليار دولار في عام 1979 إلى 1.9 تريليون دولار في عام 2011، وارتفعت وارداتها من 16 مليار دولار إلى 1.7 تريليون دولار في نفس العام[2].

في إطار تعزيز الصعود الصيني، اعتمدت الصين سلسلة من السياسات الاقتصادية والتجارية بهدف تعزيز تأثيرها الاقتصادي العالمي. في نهاية عام 2013، أعلن الرئيس "**شي جين بينغ**" عن واحدة من طموحات السياسة الخارجية الصينية، وهي المبادرة الاقتصادية "طريق واحد – حزام واحد". في مؤتمر العمل الدبلوماسي، أكد "شي جي" أن الهدف الرئيسي للدبلوماسية الصينية هو الحفاظ على استقرار المنطقة المجاورة للصين. وشجع على التكامل الاقتصادي الإقليمي وبناء الهياكل الأساسية، تُهدف مبادرة الحزام والطريق إلى بناء شبكة برية من سكك الحديد والطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا (الحزام البري)، بالإضافة إلى شبكة بحرية تربط الصين بإفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي (الحزام البحري). هذا المشروع قام بزيادة نشاط الصين على الساحة الدولية وجعلها تحتل مكانة بارزة بين القوى الكبرى. أصبحت آراؤها مسموعة في المنتديات الدولية وانعكست وجودها في ترتيب شؤون العالم من خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي مع

[1] China economic rise: History, trends, challenges, and implications for the United States,congressional researcg service, 2019, p.05.

[2] توفيق حاكيمي،موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، مجلة فكر، 12 (ب.س.ن):395 .

حق النقض (الفيتو). كما انضمت للمؤسسات الإقليمية مثل منتدى الأمن والتعاون في آسيا والمحيط الهادئ (الأسيان) ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أسيفيك)، مما أعزز مكانتها الاقتصادية والدور الدبلوماسي على الصعيد الدولي[1].

وعليه يمكن إجمال ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية فيما يلي[2]:

- تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوح هذا المعدل بين 2004 و2019، 6.11 و11 % سنويا، وهو أكبر معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم.
- تعتبر الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2019 حوالي 14.34 تريليون دولار.
- الصين أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار بين 2010 و 2019.
- الصين هي القوة العالمية الأولى في احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ 3.22 تريليون دولار أمريكي.
- تعتبر الصين الأكثر تصديرا في العالم، فحصتها من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي 30% وهي مرشحة للارتفاع، وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] China's Belt and road Initiative in the global trade, investment and finance landscape, oecd business and finance outlook 2018, p_p. 8_10.

[2] عميري عبد الوهاب، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة والتحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، المجلد 5 ،العدد 2، افريل 2022، ص 778.

- تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة، وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة، حيث يقدر انفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي 250 مليار دولار.
- الصين أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار بين 2019-2010 .
- تملك الصين ما يقارب 1.12 تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، حيت تعد أكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأمريكي، مما يمكنها من لعب دور كبير في الاقتصاد العالمي، وفقا لمعابير حجم السوق والتجارة الخارجية، والقوة الشرائية للعملة الصينية مقابل الدولار.
- تعتبر الصين الأكثر تصديرا في العالم، حيث فحصتها من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي 30% وهي مرشحة للارتفاع، كما أن 11.4% من تجارة البضائع العالمية تتم مع الصين، وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الصين، فحسب بيانات مكتب الإحصاء الأميركي، بلغت الواردات الأميركية من الصين نحو 540% مليار دولار في 2018.

الجدول 3: الناتج المحلي الإجمالي لصين ونسبة النمو للمدة (2010-2022)

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بمليار دولار)	النمو السنوي %
2010	6087.191721	10.6359
2011	7551.545322	9.5508
2012	8532.185616	7.8637
2013	9570.470577	7.7662
2014	10475.62478	7.4258
2015	11061.5732	7.0413
2016	11233.31402	6.8488
2017	12310.49118	6.9472
2018	13894.90749	6.7498
2019	14279.96849	5.9505
2020	14687.74356	2.2386
2021	17820.45934	8.4475
2022	17963.17052	2.9908

المصدر: بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي المنشورة على الرابط https://data.albankaldawli.org/

الجدول 4: الصادرات والواردات من السلع والخدمات للصين للمدة (2010-2022)

السنة	صادرات الصين (مليار دولار)	واردات الصين (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2010	1654.823323	1432.42243	222.4008927
2011	2006.30886	1825.413547	180.8953126
2012	2175.069314	1943.205286	231.8640282
2013	2354.264408	2119.392303	234.8721051
2014	2462.825767	2241.276165	221.5496025
2015	2362.097177	2003.260801	358.836376
2016	2199.97491	1944.490584	255.4843259
2017	2424.216021	2208.51889	215.6971307
2018	2655.609105	2564.121842	91.48726264
2019	2628.941101	2496.153302	132.7877986
2020	2729.884469	2374.73737	355.1470985
2021	3554.107682	3093.278311	460.8293708
2022	3714.245219	3137.594109	576.6511093

المصدر: بينات البنك الدولي (تجارة الصين) متوفر على الرابط

https://data.albankaldawli.org/indica/BN.GSR.GNFS.CD?end=2019&locations=US&start=2003

المبحث الثاني : المحددات الإقتصادية للعلاقات الأمريكية – الصينية

تشكل العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين واحدة من أبرز العلاقات الثنائية على الساحة الدولية، وهي تتسم بتعقيد وتنوع يعكس التأثير الكبير لكل من هذين الاقتصادين الضخمين على الاقتصاد العالمي. تتأثر هذه العلاقات بعدد من المحددات الاقتصادية التي تشكل قاعدة للتفاعلات والتحديات بين البلدين.

على الرغم من كل جوانب التعاون والتبادل التجاري الواسع النطاق بين البلدين، إلا أن هذا لا يمحو واقع وجود خلافات بينهما. تتمثل هذه الخلافات في انتقادات الولايات المتحدة للسياسات الاقتصادية الصينية، حيث تتهم الصين بتبني سياسات تجارية غير عادلة تؤدي إلى تدفق كميات كبيرة من السلع الصينية الرخيصة إلى السوق الأمريكية. كما تشتكي الولايات المتحدة من منع الصين لمنتجاتها الزراعية من دخول السوق الصينية، بالإضافة إلى الاتهامات بتشغيل السجناء الصينيين في إنتاج السلع التي تهبط في الأسواق الأمريكية بأسعار منخفضة جدًا تجعل من الصعب على المنتجات الأمريكية منافستها[1].

من أجل معالجة هذه القضايا المعلقة، توصلت الولايات المتحدة والصين إلى اتفاقات مهمة في الماضي. في عام 1992، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بفتح الأسواق الصينية أمام منتجات الفواكه والخضروات الأمريكية، وذلك كجزء من جهود تحسين التبادل التجاري. وفي عام 1994، تم التوصل إلى اتفاق يمنع تصدير المنتجات الصينية المصنوعة في السجون إلى الولايات المتحدة، مع توقيع مذكرة تفاهم تسمح للمسؤولين الأمريكيين بتفتيش السجون الصينية[2].

[1] نزار عبد المعطي، العلاقات الامريكية –الصينية: أوجه التقارب و أوجه التباعد، مجلة السياسة الدولية العدد 132، ابريل 1998، ص123.

2 نفس المرجع، ص 124.

تعتبر وضع الصين كدولة ممتازة فيما يتعلق بالرعاية للسلع المستوردة منها إلى الولايات المتحدة من جوانب العلاقات الودية بين البلدين. يساهم هذا في جعل السلع الصينية ميسورة التكلفة وقابلة للمنافسة في السوق الأمريكية، مما يتيح للمستهلكين الأمريكيين الاستفادة من توفر مجموعة متنوعة من المنتجات بأسعار معقولة.

وقد أشارت "**مادلين أولبرايت**"، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، إلى أهمية الاحتفاظ بوضع الصين كدولة ممتازة في الرعاية للحفاظ على فوائد الاقتصاد الأمريكي. حيث يُعتقد أن إلغاء هذا الوضع سيؤدي إلى فقدان السوق الصينية التي توفر آلاف فرص العمل للأمريكيين، ويمكن أن يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف المنتجات الصينية للمستهلكين الأمريكيين بمقدار يصل إلى 500 مليون دولار[1].

أصبح العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين قضية اقتصادية ذات أهمية بالغة، حيث اتسع هذا العجز على مر السنوات. بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين حوالي 60 مليار دولار في عام 1998، ثم ارتفع إلى ما يقرب من 66.9 مليار دولار في عام 1999. لتواجه الولايات المتحدة هذا التحدي، تبنت سلسلة من الإجراءات والتصرفات.

في سبيل مواجهة هذه المشكلة، استخدمت الولايات المتحدة أدوات اقتصادية متنوعة، بما في ذلك التهديد بفرض عقوبات اقتصادية على الصين. كما استغلت قضايا حقوق الإنسان للضغط على الصين في بعض الأحيان، لتحقيق تنازلات وتحسين الشروط لصالحها في التجارة. وقد تم استخدام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كوسيلة للحفاظ على وضع الصين كشريك تجاري مفضل، حيث يسمح ذلك بتيسير دخول السلع الصينية إلى السوق الأمريكية وتعزيز منافسيتها[2].

[1] سليم كاطع علي، العلاقات الامريكية – الصينية : الواقع وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية –جامعة بغداد، ص 177.

[2] اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية ، ع (2/36) ، ص 421.

تُعَدُّ قضية حقوق الملكية الأدبية والفكرية واحدة من القضايا الخلافية التي تنشأ عادة وتسهم في تصاعد التوتر بين العلاقات الأمريكية والصينية. تتعلق هذه القضية بالشركات الأمريكية، وكذلك شركات الدول الصناعية الأخرى، التي تستثمر موارد ضخمة في البحث والتطوير لإبتكار منتجات ومواد تجارية جديدة. ونتيجة لذلك، يبدأ بعض البلدان، بمن فيها الصين، في محاولة استيعاب أفكار الإبتكارات العلمية الخاصة بهذه المنتجات واستغلالها، من ثم إنتاج نسخ مماثلة من تلك المنتجات دون الحصول على الإمتيازات أو الموافقات المسبقة من الشركات الرائدة في التطوير. وتُعرض هذه النسخ للبيع في الأسواق بأسعار أقل بكثير من تلك المنتجات الأصلية[1].

بعد انضمام الصين إلى معاهدة بيرن لحقوق الملكية الفكرية، وقَّعَت مع الولايات المتحدة مذكرة تفاهم تَهْدِفُ إلى وضع الصين قيودًا وشروطًا تُنْظِم حماية حقوق الملكية الفكرية المتفق عليها في مؤتمر بيرن داخل التشريع المحلي الصيني. لكن هذه الجهود لم تكن كافية لحل النزاع بين البلدين. سرعان ما اتهمت الولايات المتحدة الصين بخرق حقوق الملكية الفكرية والثقافية الأمريكية، حيث قامت المصانع الصينية بإعادة إنتاج إسطوانات الحاسوب ونسخ برامجه التي تم تطويرها بأذهان أمريكية، وأضافوا علامات تجارية مزيفة عليها، مما أثر سلبًا على قدرة الولايات المتحدة على تصدير هذه المنتجات. بدورها، استجابت الولايات المتحدة بتبني سياسة التهديد والضغط لحماية حقوقها في الصين. ونتج عن هذه السياسة إجراءات صارمة، بما في ذلك تنظيم حملات مكثفة على المتاجر والمخازن الجملية لمصادرة المنتجات التي تحمل علامات تجارية مزيفة. وتم تعيين مشرفين حكوميين للإشراف على كل مصنع وخط إنتاج، للتحقق من مدى الالتزام بالقواعد المتفق عليها[2].

[1] http://www.inciraq.com/almutamr/archive/828/050530-828-economy.htm.

[2] سليم كاطع علي، العلاقات الامريكية – الصينية : الواقع وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية –جامعة بغداد، ص178.

وكثيرا ما تهدد الولايات المتحدة بوقف استثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق الإنسان، لكن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية والأوروبية للاستثمار في الصين[1].

لم يتمكن الولايات المتحدة والصين من التوصل إلى حلاً للأزمة المستمرة إلا من خلال الاتفاق المُبَرَم في 6 فبراير عام 1995. هذا الاتفاق منح كل طرف فرصة لتعديل موقفه خلال فترة زمنية محدودة، بهدف تخفيف التوترات في العلاقات بين البلدين.

تعكس طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الحاجة إلى التوازن والمرونة من الطرفين. يتطلب ذلك تقديم بعض التنازلات للجانب الآخر، مع الاحتفاظ بخصوصية ومبادئ كل طرف. يتجلى ذلك في الاحترام المتبادل للنماذج الاقتصادية المختلفة بين الولايات المتحدة (النموذج الرأسمالي) والصين (النموذج الاشتراكي)، مما يسهم في تعزيز وترسيخ العلاقات بينهما. ومن المتوقع أن ينعكس هذا التقارب إيجابياً على استقرار وتطوير العلاقات المشتركة بين الجانبين[2].

[1] اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية ، ع (2/36) ، ص 422.

[2] علي الدين هلال، غيوم في العلاقات الامريكية –الصينية، على الموقع التالي
http://www.suhuf.net.sa/1999jaz/apr/6/ar1.htm

المبحث الثالث: علاقات التعاون والمنافسة في الاقتصاد الأمريكي الصيني

مدخل

تتدرج العلاقات بين الدول من الصراع إلى التعاون عبر درجات متعددة، حيث تحتل موقعًا وسطًا أو تقترب إما من قمة الصراع وهي الحرب أو قمة التعاون وهي الاندماج في كل المجالات. في هذا السياق، تُمثِّل العلاقات الأمريكية–الصينية نمطًا فريدًا من العلاقات الثنائية يتضمن عناصر تبدو متنافرة ومتناقضة أحيانًا، مثل التعاون والصراع والاستقلالية والتبعية المتبادلة. وتبقى في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات.

والملاحظ أن العلاقات الأمريكية–الصينية تتسم بدرجة عالية من التغير، حيث يمكن أن تتجه إلى مرحلة الصراع في بعض النواحي، وتتجه إلى حالة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى. ويمكن أن يحدث تغيير في نفس المسألة أو المشكلة مع تغير الزمن، مما يعكس المدى الواسع الذي تتحرك فيه العلاقات بين البلدين وعدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لكل دولة وعلاقتها بدول أخرى.

وتتميز العلاقات الأمريكية–الصينية بعمق روابط التعاون، التي تمنع تدهور العلاقات إلى نقطة النهاية، بالرغم من التحديات والتباينات القائمة بينهما. وتعكس هذه العلاقات القوة الاقتصادية والسياسية للبلدين، وتظهر كيفية تأثيرهما في السياق العالمي. وتكمن تحديات المحافظة على هذا التوازن الدقيق بين الصراع والتعاون في تعقيد العلاقات الثنائية بينهما وتباين المصالح والأهداف الاقتصادية والسياسية لكل بلد.

أولا: علاقات التعاون في الاقتصاد الأمريكي الصيني

يتفق العديد من الباحثين والخبراء في شؤون العلاقات الدولية على أن الجانب الاقتصادي يشهد أكثر توافقًا وانسجامًا في مجرى العلاقات بين الدول بشكل عام. لهذا السبب، حرصت الصين والولايات المتحدة على تعزيز وتوثيق علاقاتهما الاقتصادية، حتى في أوقات التوتر الشديد بينهما. يُرتبط هذا التعاون بزيادة التبادل التجاري وتخفيف حدة الصراعات والنزاعات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي[1]، و إذا قمنا بتطبيق هذا النموذج على العلاقات الصينية الأمريكية، نجد أنه من الصعب التنبؤ بالنتائج بشكل قاطع، ولكن هناك جانبًا نسبيًا من الصحة في هذا الطرح. فالتعاون الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، على الرغم من أهميته الكبيرة، يتأثر بمراعاة الاعتبارات الاستراتيجية على المدى القريب والمتوسط. وهذا التعاون يساهم في تجنب تصاعد بعض القضايا المثيرة للجدل بين البلدين[2].

ويدخل في تكوين رؤية الو.م.أ والصين السياسية لواقع المجال الاقتصادي في علاقاتهما، واحتمالاته، مكونات عدة تتعلق بحما، فالولايات المتحدة قوة اقتصادية لا تنقصها المؤهلات المالية النقدية والتقنية والديمغرافية المناسبة، غير أنها تعاني التآكل المستمر في قدراتها التنافسية، وصار الاقتصاد يأخذ وزنا مضافا في علاقاتهما الخارجية، ولا يخرج عن ذلك العلاقة مع الصين، فالحاجة إلى الدفع بواقع الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم تعزيز المكانة الكلية للو.م.أ في القرن الحادي والعشرين، صارت توجه سياساتها نحو تعزيز أواصر التعاون مع الصين [3].

---

[1] زكي لعايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، مصر، القاهرة، القصر العيني، الطبعة الأولى،1994، ص25-30.

[2] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون -فترة ما بعد الحرب الباردة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية ، 2011، ص79.

[3] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الامريكية-الصينية، الطبعة الأولى، 2004، مركز الايمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الايمارات المتحدة العربية، أبوظبي، ص203.

ما يشجع الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه اهتمامها نحو الصين هو الفائدة المتوقعة من توسع السوق الاستهلاكية الواسعة فيها، بالإضافة إلى تعزيز طموحات الصين القومية وتزايد تأثيرها الدولي، وهذا يدفع الولايات المتحدة إلى إيلاء أهمية أكبر للعوامل المتغيرة في السياق الصيني في استراتيجيتها العالمية. لذا، قامت الولايات المتحدة بالعمل على تعزيز فرص التعاون مع الصين، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، حققت الصين إنجازات اقتصادية مهمة منذ بداية اتخاذها لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي في أواخر السبعينيات. ورغم تحقيقها لهذه الإنجازات، إلا أنها لا تزال تُعَدّ دولة نامية. وعلى الرغم من هذه التقدم، تظل هناك جوانب غير مكتملة في اقتصادها، وهذا يؤثر على أولوياتها السياسية وعلاقاتها الخارجية، بما في ذلك علاقتها مع الولايات المتحدة. وتعود أسباب هذا إلى تعتمد الصين بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الخارجية لتحقيق نموها الاقتصادي، وهذا يشمل التجارة والاستثمار[1].

تظهر أهمية التعاون الاقتصادي بين الصين والو.م.أ بوضوح من خلال زيادة مستمرة في حجم التبادل التجاري بينهما. في عام 2001، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والو.م.أ حوالي 121.5 مليار دولار، وارتفع هذا الرقم إلى حوالي 285.3 مليار دولار في عام 2005. وفي عام 2010، بلغ حجم التبادل التجاري نحو 456.8 مليار دولار، والجدير بالذكر أن هذا النمو الزاخر بالتعاون الاقتصادي لا يقتصر على الصين والو.م.أ فقط، بل يمتد إلى جميع العلاقات التجارية للصين. فمثلاً، رغم وجود توترات تاريخية مع بعض الدول، فإن هذه الدول لا تزال تعتبر الصين شريكها التجاري الرئيسي. تعتبر الو.م.أ هي أكبر شريك تجاري للصين، تليها اليابان بتبادل تجاري يقدر بحوالي 297.8 مليار دولار، ثم هونغ كونغ بحوالي 230.6 مليار دولار، وكوريا الجنوبية بحوالي 207.2 مليار دولار، وتايوان بحوالي 145.4 مليار دولار. يجدر بالذكر أن هذه الإحصائيات تعود لعام 2009. على الرغم من وجود عجز في الميزان التجاري الأمريكي

[1] نفس المرجع، ص 204.

مع الصين بنحو 180 مليار دولار في عام 2010، إلا أن الصادرات الأمريكية إلى الصين قد شهدت نموًا ملحوظًا. ففي عام 2000، كانت الصادرات الأمريكية إلى الصين تبلغ قيمة 16.2 مليار دولار، وارتفعت إلى 91.9 مليار دولار بعد عشر سنوات، مما يمثل نموًا بنسبة 468%. وبالمقابل، ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى بقية دول العالم خلال نفس الفترة بنسبة 55% فقط[1].

فيما يتعلق بالاستثمار الأمريكي في الصين، بلغ حوالي 7 مليارات دولار في عام 2010. ويعزى هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات بين الصين والو.م.أ إلى السياسات والإجراءات الحمائية الاستثمارية المتبادلة، والتي تشمل قضايا الأمن ونقل التكنولوجيا. وعلى الرغم من التوجه نحو تعميق التعاون وإقامة الشراكة الاستراتيجية، إلا أن هناك نقصًا في الثقة الاستراتيجية بين الجانبين. ومع ذلك، هناك تعهدات من البلدين لتحسين فرص الاستثمار وتخفيض القيود على نقل التكنولوجيا، مما يسمح بزيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الاستثمار في كلا الاتجاهين[2].

تمتلك الصين احتياطيات نقدية كبيرة تقدر بنحو 3.21 تريليون دولار، والجزء الأكبر منها يتكون من الدولار الأمريكي. ونتيجة لحجم الفائض التجاري الكبير مع الولايات المتحدة، تقوم البنك المركزي الصيني بشراء الدولار من المصدرين المحليين وإعادة استثمار جزء منها في سندات الخزانة الأمريكية. هذا الإجراء يهدف إلى منع انخفاض قيمة الدولار ورفع قيمة اليوان، مما يؤثر سلبًا على صادرات الصين. ومن المتوقع أن تستمر الصين في

[1] ديفيد باربوزا،"الملصلحة الأمريكية ي نمو الاقتصاد الصيني"، صحيفة نيويورك تايمز، نقلا عن صحيفة النسبية، العدد5625 بتاريخ2022/04/26 ص7.

[2] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية ، 2011، ص109.

تعزيز حيازتها من السندات الأمريكية مع تهدئة العلاقات التجارية بين البلدين خلال فترة إدارة "بايدن"[1].

وقد أفضت الحوارات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة إلى توقيع عدد من التفاهمات لحل الخلافات التجارية، ومن بينها زيادة واردات الصين من الولايات المتحدة لتقليل فارق المبادلات التجارية، وهذا يعني الحد من عجز الميزان التجاري الأمريكي أمام الصين. وفي الوقت نفسه، تعهدت الصين باتخاذ إجراءات لرفع قيمة عملتها وتشجيع الاستهلاك المحلي، حيث يسهم خفض قيمة اليوان في زيادة تنافسية اقتصاد الصين، ويؤثر بالتالي في قدرة الاقتصاد الأمريكي على المنافسة.

تمركز الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين حول تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك على أسس من الاحترام المتبادل وتحقيق المنفعة المشتركة. يركز هذا الحوار على متابعة تنفيذ الاتفاقيات المشتركة وتعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة، بالاستناد إلى البيانات المشتركة الثلاث. يعبّر الجانب الأمريكي عن ترحيبه بتطور الصين القوي والمزدهر، ويعترف بالدور المتنامي للصين في الشؤون الدولية، مع مراعاة المصالح الجوهرية للصين ودورها الإيجابي. في الوقت نفسه، يُؤكد الجانب الأمريكي عدم توجيه جهوده نحو احتواء الصين[2].

هذا الحوار يبيّن أن الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني يتبادلان الدعم المتبادل، حيث يعتبر الاقتصاد الأمريكي سوقاً استهلاكياً للمنتجات الصينية، في حين يلعب الاقتصاد الصيني دوراً رئيسياً في دعم الاقتصاد الأمريكي من خلال تمويله واستثماراته.

---

[1] أحمد حاتم، 18.03.2021، استثمارات الصين بالسندات الأمريكية في عهد "بايدن" إلى أين؟،ب26/04/2022 الرابط: mailto:https://www.aa.com.tr/ar/2179832 .

[2] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية ، 2011، ص109.

وبناءً على ذلك، يتبيّن أنه من الصعب على أي من البلدين الانفصال بسهولة عن الآخر، وهذا يعكس أهمية التعاون الاقتصادي بينهما.

لذلك، يتعين على الولايات المتحدة والصين التوصل إلى اتفاقيات وإجراءات فعالة تقلل من التوترات التجارية والاقتصادية بينهما، وتعملان بتنسيق لتحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر استدامة وتوازناً. وقد أكّد البيان الختامي بعد زيارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للصين في نوفمبر 2009 على هذا الالتزام المشترك. يُمكن أن يكون تطوير صيغة التعاون المستقبلية بين الصين والولايات المتحدة بمثابة "G2" (مجموعة الإثنين)، حيث يتشارك البلدان في مجموعة من الأهداف والتحديات على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي. وبالنظر إلى فشل تحقيق هذه الأهداف بشكل فعال من قبل مجموعات أخرى مثل G7 وG20، فإن التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن يكون الطريق الأمثل لتحقيق تلك الأهداف[1].

ثانيا: علاقات التنافس في الاقتصاد الأمريكي الصيني

تسارع نمو الاقتصاد الصيني وزيادة الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة أسهما في تكوين فجوة بين العرض والطلب على الصعيدين العالمي وأثر ذلك في تفاقم التنافس الاستراتيجي بين هاتين الدولتين. وللتعامل مع هذه الوضعية، اتبعت الصين سياسة شراء حصص في المصالح النفطية الأجنبية في مناطق غنية بالنفط، وذلك للحد من هشاشة مركزها في قطاع الطاقة وتنويع مصادر النفط. بالإضافة إلى ذلك، ركزت على تأمين طرق المواصلات البحرية ونقاط الاختناق التي يجب أن تمر من خلالها شحنات النفط المستورد، وقامت بتعزيز قوتها البحرية بما في ذلك تحسين علاقاتها مع الدول المطلة على طرق الشحن البحري، نتج عن ذلك تنامي القلق في الولايات المتحدة حيال تزايد القوة

[1] مغاوري شلبي علي "الولايات المتحدة والصين–قطبية ثنائية جديدة" مجلة السياسة الدولية، العدد179، يناير2010 مؤسسة الأهرام، . القاهرة، ص ص 83–86.

البحرية للصين وتأثيرها المحتمل على المصالح الأميركية وأهداف سياستها الخارجية في مناطق عدة حول العالم. يلاحظ القلق من أن سياسات واستراتيجية الصين قد تشكل تهديداً لهذه المصالح وربما تسهم في تقويضها، خاصةً في المناطق التي تعتبرها الولايات المتحدة جزءاً من نطاق نفوذها[1].

تتبنى الصين مجموعة من السياسات الاقتصادية والتجارية بهدف تعزيز مكانتها العالمية في المستقبل. تبرز من بين هذه السياسات المبادرة الاقتصادية "الحزام والطريق"، التي أعلن عنها الرئيس شي جين بينغ في عام 2013. تعد هذه المبادرة واحدة من أهم أدوات تعزيز نفوذ الصين، حيث يعتبر الاقتصاد والتجارة دورًا محوريًا في تحقيق هذا الصعود، حيث تُعَدُّ المبادرة الاقتصادية "الحزام والطريق" تجسيدًا لطموحات الصين في تعزيز قدراتها الاقتصادية العالمية، وتحقيق مكانة دولية بارزة. تهدف المبادرة إلى تطوير بنية تحتية شاملة للمرتبطات الاقتصادية العالمية، وتوصيل أكثر من 70 بلدًا من خلال إنشاء شبكة من السكك الحديدية والطرق البرية عبر مناطق آسيا الوسطى وروسيا.
بالإضافة إلى ذلك، تتضمن المبادرة أيضًا إنشاء حزام بحري يسهل للصين الوصول إلى مناطق إفريقيا وأوروبا من خلال بحر الصين والمحيط الهندي. بدأت المبادرة بتسمية "الطريق والحزام" وتم تعديل اسمها في مايو 2017 ليصبح "الحزام والطريق"، يهدف هذا المشروع الضخم إلى استثمارات بنية تحتية ضخمة تساهم في تعزيز التواصل والتجارة بين الدول، وتعيين مسارات اقتصادية وتنموية جديدة. تبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي تريليون دولار، ويتضمن تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات والطاقة على مستوى عالمي[2].

[1] معالي محمد بن ظاعن الزاملي، الاقتصادات المزدهرة والسباق لضمان إمدادات الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،2008، ص 1.

[2] خالد حسين، تحول الصين الى سياسات اكثر واقعية على الساحة الدولية، مجلة اتجاهات الاحدث ، ع30 ، 2019، ص 10.

ضمن إطار نفس المبادرة ورؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز ربط الصين بمناطق متعددة في العالم، أقامت الصين "قناة نيكاراغوا"، وهي مشروع يهدف إلى ربط بين المحيطين الهادي والأطلسي. تم تصميم هذه القناة كبديلة عن "قناة بنما" التي تسيطر عليها الجيش الأمريكي. تم بدء العمل في مشروع قناة نيكاراغوا في عام 2016 بهدف توسيع الوصول البحري للصين بطريقة استراتيجية[1].

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الصين عن ممر التنمية الباكستاني في عام 2015، والذي يهدف إلى ربط غرب الصين بميناء "جوادر" على ساحل بحر العرب. تضمن هذا الممر بنية تحتية متكاملة من طرق وسكك حديدية، مما يسهم في ربط مناطق الصين بمصادر الطاقة الموجودة في الخليج العربي، وعلاوة على ذلك، تروج الصين لممر الشمال الغربي، وهو ممر موسمي أُطلق في عام 2016 كبديل منافس لقناتي السويس وبنما. يسهم هذا الممر في تقليل الزمن والمسافة بين موانئ الصين وموانئ شمال أوروبا. وقد شهد هذا الممر زيادة مستمرة في عدد السفن التي تستخدمه للمرور[2].

في إطار تطلعات الصين نحو تأمين إمدادات الطاقة من النفط والغاز وتنفيذ مبادرة "طريق واحد – حزام واحد" الاقتصادية، تسعى الصين إلى إقامة طرق تجارية تختلف عن الاعتماد على الدولار الأمريكي وتفادي التأثيرات الأمريكية. تهدف الصين إلى التعامل باستخدام عملتها المحلية "اليوان"، وقد أعلنت في عام 2018 عن توقيعها عقود شراء النفط باليوان المدعوم بالذهب. هذا التحرك يأتي بالتزامن مع انتقال بعض الدول إلى استخدام اليوان في التجارة، مثل روسيا وتركيا والهند، بهدف تقليل الاعتماد على الدولار كعملة تجارية وتنويع العملات، اين تهدف الدول المعنية بهذه الخطوات إلى كسر احتكار الدولار في مجال التجارة العالمية. تدعو الصين بتبني التجارة باستخدام اليوان المدعوم بالذهب إلى

[1] مصطفى كمال، جيوسياسة الطاقة.. النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي ، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218،اكتوبر2019،ص 101.

[2] علي سيد النقر، السياية الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الامريكية، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009، ص 64.

جذب المزيد من الدول إلى استخدام اليوان كعملة تجارية، مما يعكس رغبة في التحرر من هيمنة الدولار وتحقيق تنويع في العملات المستخدمة في التجارة العالمية. يُعَدُّ هذا التطور إشارةً نحو تقليل تأثيرات الدولار على الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤدي في المستقبل إلى انتقال جزء من السيطرة الاقتصادية العالمية بعيداً عن الدولار الأمريكي، ما قد يؤدي في حالة تخلُّف الدول عن استخدام الدولار إلى حدوث تغيرات كبيرة في الاقتصاد الأمريكي تشمل موجة تضخم كبيرة[1].

بالتوازي مع صعود الصين في الساحة الدولية، أثارت هذه التطورات مخاوف عديدة لدى القوى الدولية المتعددة. فإلى جانب تأثيرات هذا الصعود على مصالحها القومية، أثر هذا الصعود أيضًا على هيكل النظام الدولي بشكل عام. ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الصعود يشكل عقبة أمام رغبتها في تحقيق الهيمنة على الشؤون العالمية، وذلك نتيجة لتباين رؤيتها ورؤية الصين للنظام الدولي. تشتد المخاوف بشأن تحقيق الصين للهيمنة، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن مشروع "صنع في الصين 2025"، الذي يهدف إلى تطوير الصناعات ذات التقنية العالية، يمكن أن يؤدي إلى سيطرة شبه كاملة للصين على سلاسل التوريد الخاصة بهذه الصناعات، بما يمثل تهديدًا للاقتصاد الأمريكي ولاقتصادات غربية أخرى تعتمد على هذه الصناعات[2].

ويُعَدُّ تطوير الصين لتقنيات جديدة مثل تقنية الجيل الخامس أيضًا مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية. حيث اتهم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" شركة "هواوي" الصينية بالتجسس من خلال شبكاتها، مما يفتح الباب أمام زيادة خطر الهجمات والتجسس السيبراني. وتواجه بعض الدول والشركات المتعددة الجنسيات تحديًا بالانحياز لأحد

[1] مصطفى كمال، جيوسياسة الطاقة.. النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي ، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218،اكتوبر2019،ص 102.

[2] ميجيل مورينو، "تنافس محتدم : أبعاد الصراع الأمريكي – الصيني على أمريكا اللاتينية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع (2019)، ص 83.

الجانبين في هذا السياق، نظرًا لتصاعد المخاوف من تأثيرات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي تزيد من التوترات وتؤثر بقوة على استقرار الاقتصاد في الدول الناشئة، مثل البرازيل والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك وجنوب إفريقيا، وغيرها[1].

في أعقاب الأزمة العالمية في عام 2008، تصاعدت التنافسية بين القوى العالمية، حيث أدركت العديد من الدول أهمية تقليل اعتمادها على الاقتصاد والنظام المالي الأمريكي. وقامت الصين بإطلاق مبادرة مالية بديلة تسمى بـ "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، وهي محاولة لتقليل التبعية للمؤسسات المالية المرتبطة بالولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، نشأ تنافس ونزاع جديد بين الدول الكبرى، حيث حل التعاون الذي ساد في فترة ما قبل الأزمة المالية عام 2008 مكانه[2].

هذا التنافس الجديد يعكس نمط المعادلات الصفرية في العلاقات الدولية، خاصة في الجانب الاقتصادي، حيث تعني هذه المعادلات أن مكاسب أحد الأطراف تعني خسائر للأطراف الأخرى. وبالتالي، تصبح حركة أي لاعب في هذا السياق تأثيرًا سلبيًا على الآخرين، وهذا يسهم في تصاعد حالات الصراع والتنافس[3].

في سياق متصل، أثارت اتفاقيات الصين مع بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا واليونان والبرتغال قلق الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية أخرى. ترى الولايات المتحدة أن توسيع مبادرة "الحزام والطريق" إلى أوروبا يهدف إلى ضعف تأثير الاتحاد الأوروبي وتغيير توازن القوى في المنطقة. وهذا يعكس سعي الصين نحو خلق تحالفات جديدة تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وخريطة الجيوبوليتيكية العالمية[4].

---

[1] حسين سليمان، "ضغوط متزايدة على دول الاقتصاديات الناشئة في العالم"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019، ص 71.

[2] كارن أبو الخير، "آسيا" وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، م. 46 ، ع. 183، (جانفي 2011)، ص. 45

[3] قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة (عمان) دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص 205.

[4] ستيرلنج جينسين عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع 30 ، ربيع 2019، ص 37.

على الرغم من التقديرات المتشائمة التي كانت تشير إلى احتمالية نشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك نظراً لاستمرار نمو الاقتصاد الصيني بمعدل يتجاوز 6 % سنوياً، مما يشير إلى احتمال تجاوز الاقتصاد الصيني للاقتصاد الأمريكي وتصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم في غضون فترة قصيرة إذا استمرت الاتجاهات الحالية. ولهذا السبب، يرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن مسألة التجارة مع الصين ليست مجرد قضية اقتصادية، بل هي قضية أمن قومي. ويرتبط ذلك بشكل خاص بتوجيه الصين استثمارات ضخمة نحو تطوير بحرية قوية تعرف بـ "المياه الزرقاء" وتعزيز قواتها الجوية بتقنيات متقدمة. هذه القوات هي التي يُعتقد أنها تمكنها من التحدّي للولايات المتحدة، في حال نشوب تصاعد توترات وصدامات بين الجانبين[1].

في إطار جهود الولايات المتحدة الأمريكية للحد من تصاعد نفوذ الصين، اتخذت مجموعة من الإجراءات التجارية والتكنولوجية لمواجهة الصين، خصوصًا في ظل مخاوفها من التقدم السريع الذي تحققه الصين في المجالات الحيوية التي تساهم في صعودها على الساحة الدولية. بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين 375 مليار دولار في عام 2017، مما دفع إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" لشن حرب تجارية على الصين من خلال فرض رسوم جمركية بمليارات الدولارات على واردات البلدين. تبادلت البلدين الرسوم على وارداتهما المتبادلة ابتداءً من مارس 2018، واعتبر البعض هذه المعارك التجارية بمثابة تصاعد للصراع على الهيمنة الاقتصادية العالمية بين القوتين الكبريين. برز من ضمن استراتيجيات ترامب الرامية لمواجهة الصين، محاولته إقناع الشركات التجارية الأمريكية المستثمرة في الصين بنقل أعمالها إلى الولايات المتحدة لتجنب فرض الرسوم الجمركية على وارداتها من الصين. إذا تحقق ذلك، فإنه سيكون له تأثير كبير على الصين، حيث ستفقد استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة. وعلى سبيل المثال، دعا الرئيس السابق ترامب شركة "أبل" لتصنيع منتجاتها داخل الولايات المتحدة لتفادي فرض

[1] مايكل أندريج، هل يمكن إنهاء الخلافات بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة العاهات الأحداث، ع 30، (ربيع 2019، ص ص 31 – 32.

الرسوم الجمركية على وارداتها من الصين، وعرض تقديم حوافز مالية كبيرة، بهدف التحفيز على تحقيق ذلك. تعتقد الولايات المتحدة أن فرض قيود على استثمارات الشركات الصينية في شركات التكنولوجيا الأمريكية، ومنع تصدير التكنولوجيا الحساسة إلى الصين، سيمنع الصين من تحقيق أهدافها في تطوير قدرات التكنولوجيا العالية المعبر عنها في مشروع "صنع في الصين 2025". ووصف وزير التجارة الأمريكي الأسبق ويلبور روس هذا المشروع بأنه "مخيف"، وأشار إلى أنه يشكل تهديدًا للملكية الفكرية الأمريكية[1].

تتصاعد حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مختلف مناطق العالم، حيث تتداخل في منطقة بحر الصين الجنوبي وتمتد إلى إفريقيا والشرق الأوسط. يتجلى هذا الصراع في المنافسة على مصادر الطاقة والتجارة وزيادة النفوذ. يأتي هذا الصراع في سياق مصالح قوى عالمية كبرى، حيث تواجه دول أوروبية تحديًا في توازن علاقاتها مع الولايات المتحدة التي تعد حليفًا تقليديًا والصين التي تمثل شريكًا اقتصاديًا مهمًا. وتضاف إلى هذا الصراع روسيا التي تتقاسم مع الصين سياسة مناهضة للهيمنة الأمريكية.

الجانب الأكثر تأثيرًا في هذا الصراع والحرب التجارية هو المبادرة الاقتصادية الصينية "طريق واحد – حزام واحد". تهدف هذه المبادرة إلى تطوير بنية تحتية مترابطة وتعزيز التجارة والتنمية في مناطق متعددة حول العالم. تمثل هذه المبادرة تحديًا للمصالح الأمريكية في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا، حيث تسعى لربط الدول بها وزيادة التبادل التجاري بما يتواكب مع تطلعات هذه الدول. وتبرز ميزة المبادرة في القروض الصينية ذات الفائدة المنخفضة بنسبة 10-15% على مدى خمس سنوات، مقارنة بالقروض الأمريكية التي تفوق 25%، مما يجذب اهتمام الدول بالتعاون مع الصين، حيث تمكنت المبادرة الصينية من جذب مجموعة متنوعة من الشركات والدول للمشاركة فيها.

[1] خالد حسين، تحول الصين الى سياسات اكثر واقعية على الساحة الدولية، مجلة اتجاهات الاحدث ، ع30 ، 2019، ص 21.

على سبيل المثال، تعاونت بنوك بريطانية وشركات أمريكية مع الصين في هذا السياق. كما وقعت السعودية اتفاقيات مهمة للاستثمار في الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني بقيمة 20 مليار دولار. تسعى الصين أيضًا لتعزيز علاقاتها مع إيطاليا وفرنسا، مما يشير إلى امتداد تأثيرها في مناطق متعددة[1].

في ظل التصاعد الأمريكي، تقوم الصين حالياً بتحول جذري في استراتيجيتها الصناعية بهدف تحقيق الهيمنة في مجالات التكنولوجيا الفائقة والذكاء الاصطناعي، وتطلع إلى تحقيق المزيد من الابتكار والاحتكار في الأسواق العالمية. تهدف الصين إلى أن تكون مبتكرة في مجال التكنولوجيا بدلاً من أن تكون مجرد مقلدة للتكنولوجيا الغربية. تشكل هذه الخطوة تحديًا للولايات المتحدة ودول أوروبا من عدة جوانب[2].

الصين تطمح إلى تحقيق الهيمنة في مجالات التكنولوجيا الرئيسية مثل التكنولوجيا الذكية والاصطناعية والشبكات العالية السرعة. تتسبب مساعيها في توليد تحديات أمنية للدول الغربية، حيث تخشى أن تتعرض للاختراق باستخدام تقنيات صينية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل تحولات الصين في مجال التكنولوجيا تهديدًا مباشرًا للاقتصاديات الغربية التي تتصدر هذه الصناعات حاليًا. من خلال جهودها الدؤوبة لتحطيم هيمنة الغرب في مجال التكنولوجيا، أنشأت الصين "الأكاديمية الصينية للهندسة" في عام 2013، واستقطبت أكثر من 100 باحث وأكاديمي مختص للعمل على تطوير القطاع الصناعي الصيني. تمثلت جهود هذا الفريق في تقديم بحث حول التحولات الصناعية الصينية، وشكلت تلك الأبحاث

[1] أبو بكر الدسوقي، هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟"، مجلة السياسة الدولية، م. 54 ع. 218 ، 2019، ص 80.

[2] إيهاب خليفة، الصراع" الأمريكي – الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، م. 54. ع 218 (أكتوبر (2019)، ص 93.

أساسا لاستراتيجية "صنع في الصين 2025"، التي تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي الصيني وزيادة قدرته التنافسية[1].

يهدف هذا النهج إلى تطوير القطاع الصناعي الصيني وتحويله إلى قطاع متقدم، وزيادة قدرته التنافسية والابتكار في مجالات متعددة. تسعى الصين للوصول إلى مستوى تطور يجعلها في القمة بمجالات التكنولوجيا المتقدمة، وتحقيق السيطرة الرقمية واستثمار في تقنية الجيل الخامس. تتوقع أن تلعب تقنية الجيل الخامس دورًا هامًا في مجالات متعددة مثل التصنيع والمعلومات والاتصالات والبيع بالجملة والتجزئة والخدمات العامة. يُتوقع أن تسهم هذه التقنية في زيادة إنتاجية العمالة البشرية وتعزيز التناغم مع الروبوتات، مما يؤدي إلى تطورات ثورية في القطاع الصناعي وزيادة الفاعلية في العمليات الإنتاجية[2].

تعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى جانب اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكوريا الجنوبية، من أبرز الدول المشاركة في تقديم تقنيات الجيل الخامس. ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة في المقدمة من حيث الاستثمار في تقنية الجيل الخامس والسعي لتحقيق التفوق التقني. وهذا ما يدفع الصين إلى التركيز على تطويرها ودعمها، ومن الممكن أن تلعب شركة "هواوي" دورًا مهمًا في تحقيق هذه التقنية، حيث تعتبر حاليًا أكبر شركة مصنعة لمعدات الاتصالات في العالم. وفي سبيل تحقيق هذه التطورات، تعمل الصين جاهدة على تحقيق الاستقلالية التكنولوجية وزيادة الاحتكار في مجالات التكنولوجيا الحيوية. وتظل الصين تحتل المرتبة الثانية عالميًا في مجال براءات الاختراع، وهذا يشير إلى تركيزها الكبير على البحث والتطوير. علاوة على ذلك، تعمل الصين على تطوير

[1] إيهاب خليفة، الصراع" الأمريكي – الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، م. 54. ع 218 (أكتوبر (2019)، ص 91.

[2] Marcus Lu, "Economy Visualized: Where 5G Will Change the World", 09/03/2020, Visual Capitalist, (22/03/2020), see the link: https://www.visualcapitalist.com/visualized-where-5g-will- change-the-world/

شبكات الجيل الخامس بشكل واسع، ومن المتوقع أن توفر لها هذه التقنية تحسينات كبيرة في الكفاءة والسرعة، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي قوي وزيادة في فرص العمل[1].

ومع ذلك، تواجه الصين تحديات عديدة، بما في ذلك العقوبات الأمريكية على شركة "هواوي" والمخاوف المتزايدة بشأن الأمان والخصوصية عند استخدام تقنية الجيل الخامس. على الرغم من ذلك، تظل الصين مصممة على تحقيق التقدم التكنولوجي وتعزيز مكانتها في مجال التكنولوجيا العالمية. وتسعى حاليًا للبحث في تقنية الجيل السادس، مما يظهر تصميمها القوي على الاستمرار في تطوير التقنيات المتقدمة. حيث تمثل تقنية الجيل الخامس نقلة نوعية في تكنولوجيا الاتصالات والشبكات، ومن الممكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية كبيرة على مجموعة متنوعة من الصناعات، مثل التصنيع والمركبات المستقلة. تهدف الصين إلى الاستفادة القصوى من تلك التقنية من خلال تطبيقها على نطاق واسع في الصناعات المختلفة، مما يسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز الاقتصاد بشكل عام[2].

وفي ظل تزايد حدة الصراع الاقتصادي الأمريكي – الصيني فمن شأنه أن يؤثر على طبيعة النظام العالمي، حيث تمتلك كل من الدولتين أبعادا وعناصر قوة، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، وتنظر إلى الصين على أنما قوة ناهضة لدوريها الإقليمي والعالمي، وترى في أن صعودها يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، في حين ترغب الصين في الوصول إلى قمة النظام العالمي، وتنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنه يمكن للصين أن تؤدي دورا مهما من خلال التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية مطلقة، بل متوازن بين القوى المختلفة، وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب لتستفيد من المنافع الدولية في تقسيم مناطق النفوذ في العالم، تنظر إلى القوى المنافسة لها على زعامة العالم على أنها مصدر تهديد لمصالحها الحيوية

[1] . Ibid

[2] . Ibid

وأمنها القومي كما هو الوضع مع الصين وعليه فإن مستقبل النظام الدولي قد أصبح مرتبط بالصراع الاقتصادي الأمريكي – الصيني، ومن ثم فمن المتوقع أن يزيد مستوى الصراع، كما يمكن أن يترتب عليه نظام أحادي القطبية تتفوق فيه الولايات المتحدة الأمريكية أو ثنائي القطبية في مجالات دون أخرى مثل أن يكون المسيطر على الأمن السيبراني هو روسيا وأمريكا، أو أن يكون المسيطر على الذكاء الصناعي والمتمثل في أمريكا والصين أو متعدد الأقطاب بحيث تستطيع دولا لصعود إلى قمة النظام العالمي[1].

[1] سماء سليمان التداعيات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، م 54، ع 218، 2019، ص 134.

خاتمة:

في هذه الدراسة، استكملنا استكشاف العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الصينية و بناءً عليها تُظهر أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين هي واحدة من أكثر العلاقات تعقيداً وأهميّة في العالم اليوم. فبصفتهما أكبري اقتصادين في العالم، تشكل الولايات المتحدة والصين محور الاهتمام العالمي في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والسياسية تمحور البحث حول التفاعلات والتحولات التي شهدتها هذه العلاقة المعقدة بين الولايات المتحدة والصين بعد الحرب الباردة، والتي تأثرت بالمحددات و مقومات القوة الاقتصادية لكل بلد.

توصلنا إلى فهم عميق لمكونات القوة الاقتصادية للولايات المتحدة والصين. إذ تبين أن الولايات المتحدة تتميز بتنوع اقتصادها وقوة نظامها المالي والمؤسسي، بينما تعتمد الصين على العمالة الرخيصة والتصنيع الكبير لتحقيق نموها الاقتصادي. هذه الميزات الاقتصادية الفريدة لكل بلد تؤدي إلى تكامل العلاقات الاقتصادية بينهما.

من ثم، قمنا بتحليل المحددات الاقتصادية للعلاقات الأمريكية – الصينية، حيث أظهرنا كيف أن العوامل المثلية والسلبية تؤثر على هذه العلاقة. من العوامل الإيجابية، تضمننا أهمية التبادل التجاري الكبير بين البلدين والاستثمارات المتبادلة وتبادل التكنولوجيا. ومن العوامل السلبية، ناقشنا قضايا مثل الملكية الفكرية والتلاعب بسعر صرف العملة والأمان السيبراني التي تشكل تحديات تجعل إدارة هذه العلاقة تحتاج إلى حكمة وحوار بناء.

أما بالنسبة لعلاقات التعاون والمنافسة في الاقتصاد الأمريكي – الصيني، فقد توصلنا إلى أن هناك توازنًا حساسًا بين الجوانب الإيجابية والسلبية في هذه العلاقة. من الضروري تعزيز التعاون في المجالات التي تفيد البلدين والعالم بأسره، مثل مكافحة التغير المناخي ومكافحة الأمراض العالمية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتم معالجة التحديات بحذر وحكمة لتجنب التصاعد في التوترات الاقتصادية والسياسية.

أخيرًا، عندما نتطلع إلى مستقبل العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الصينية، نجد أنها تظل موضوع اهتمام دولي بسبب تأثيرها الكبير على الاقتصاد العالمي والأمن. يجب أن يعمل البلدان على تعزيز الفهم المتبادل والتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا، بينما يجب أن تكون هناك آليات لحل النزاعات بطرق سلمية وعادلة.

يظل مستقبل العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الصينية محور اهتمام عالمي، والتوازن بين التعاون والمنافسة في هذه العلاقة سيكون حاسمًا لاستدامة النمو الاقتصادي والاستقرار العالمي. إن التحديات المستقبلية ستتطلب حلاً دوليًا منسجمًا وملتزمًا بقواعد اللعب النزيهة والشفافة. إن تحقيق هذا الهدف سيكون بمثابة خطوة مهمة نحو إشراك العالم في مستقبل أكثر استدامة وعدالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: بالمراجع العربية

1- الكتب :

1-احمد, عثمان. **القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية – الصينية**, معهد الإدارة، جامعة التقنية الوسطى، بغداد

2-أخليفي, رابح. **الواقعية في العالقات الدولية (دراسة نظرية),** جامعة عمار ثليجي الأغواط.

3-الاكريني، ادريس. (2003) الزعامة الامريكية في عالم متغير.مقوملت الريادة واكراه التراجع.المستقبل العربي.

4-جهاد, عودة. **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**, دار الهدى للنشر و التوزيع, المنيا, ط1, 2005.

5-حازم. الببلاوي. **النظام الإقتصادي الدولي المعاصر**, عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب, الكويت, 2000.

6-حسين، صارة.ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي

7-د عمار, بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العالقات الدولية، الجزائر**، طاكسيج. كومو

ديفيد باربوزا،"الملصلحة الأمريكية ي نمو الاقتصاد الصيني"، صحيفة نيويورك تايمز، نقلا عن صحيفة النسبية، العدد5625 بتاريخ2022/04/26.

8-زكي لعايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، مصر، القاهرة، القصر العيني، الطبعة الأولى،1994.

9-سليم كاطع علي.مقومات القوة الامريكية.دراسات دولية العدد الثاني والاربعون .مركز الدراسات الدوليةجامعة بغداد.

10- سليم كاطع علي، العلاقات الامريكية – الصينية : الواقع وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية –جامعة بغداد

11- شادى, عبد السلام. **الولايات المتحدة الأمريكية, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2005**

12- عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة: هل بوسع العالم ان يقول لا للراسمالية المعلوماتية، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩

13- عبد السلام, جمعة زاقود. **الابعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع واحداث عقدين من الزمن 1989 – 2011)**

14- علي سيد النقر، السياية الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الامريكية، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009

15- قاسم, يزبك. التاريخ ومناهج البحث التاريخي، **ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1990.**

16- قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة (عمان) دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003).

17- كرار, حيدر. سالم, السعيدي. **المتغيرات السياسية الدولية المعاصرة ما بعد الحرب الباردة،** دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع،بغداد, الاولى، 2022.

18- محمد, موسى. **العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية** ، (بيروت ، دار البيارق للنشر) ، ط 1 ، 1996

19- محمد, ميراد. **أوروبا من الثورة الفرنسية الى العولمة،** بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010.

20- نورالدين حشود. الاسراتيجية الامريكية بين الثابت و المتغير.دفاتر السياسة والقانون. المجلد 14. العدد3. 2022.

21- نورالدين حشود. الاسراتيجية الامريكية بين الثابت و المتغير.دفاتر السياسة والقانون. المجلد 14. العدد3. 2022.

22- نورالدين حشود. الاسراتيجية الامريكية بين الثابت و المتغير.دفاتر السياسة والقانون. المجلد 14. العدد3. 2022.

23- الهادي التيمومي، المدارس التاريخية الحديثة، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت, 2013,

24- هانز بيتر مارتين- هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم د رمزي زكي، لكويت ، سلسلة عالم المعرفة1998،

25- وصفي, محمد عقيل. **العلوم الإنسانية والاجتماعية. التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصر.** م42. ع1, 2015

2 المدكرات:

1-أميمه على طه, **العلاقات الصينية – الأمريكية بعد الحرب الباردة**, بحث تكميلي : لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية, جامعة الخرطوم, 2002.

2-اياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة " نيجيريا إنموذجا، طروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،

3-إيجر، أمينة. **مطبوعة في مقياس نظرية العلاقات الدولية**. مذكرة مقدمة الستكمال شهادة ماستر. جامعة الجزائر3, 2019.

4-باهي, سمير. **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية:-دراسة للنموذج الليبي**, جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2011.

5-حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون -فترة ما بعد الحرب الباردة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية ، 2011،

6-رفاه شهاب, احمد حمداني. **العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة و ابعادها الاقتصادية و السياسة**، متطلبات ميل شهادة الدوكتوراه في العلوم السياسة، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين بغداد، 2015.

7-ساعد, ياحي. **التنافس الصيني ألمريكي وانعكاساته على الأمن**. مذكرة مقدمة للاستكمال شهادة ماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية, 2021/2022.

8-عبد العزيز, الخليلي. **النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت- فلسطين، 2018.

9-قزيم دحمـــان. **التعاون والصراع في العلاقات الأمريكية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**, مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية و استراتيجية, 2022/2021

10- لزهر ,مـاروك. **العـلاقات اليابانية الشرق أوسطية بعد نهاية الحرب الباردة،** أطـروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعـلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2018.

11- ناصي, معلم. **المتغيرات في النظام الدولي ودور اوروبا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي**, رسالة ماجستير , الية الدراسات العليا – جامعة بيرزيت, 1999.

3 المجلات و الدوريات:

1-أبو بكر الدسوقي، هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟"، مجلة السياسة الدولية، م. 54 ع. 218 ، 2019،

2-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. معجم مصطلحات عصر العولمة : سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية. **مركز دراسات الوحدة العربية, 2004.**

3-اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية ، ع (2/36)

4-إيهاب خليفة، الصراع" الأمريكي – الصيني على التكنولوجيا الفائقة الذكاء"، مجلة السياسة الدولية، م. 54. ع 218 (أكتوبر (2019)،

5-توفيق حاكيمي،موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي، مجلة فكر

6-حسين سليمان، "ضغوط متزايدة على دول الاقتصاديات الناشئة في العالم"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، 2019.

7-خالد حسين، تحول الصين الى سياسات اكثر واقعية على الساحة الدولية، مجلة اتجاهات الاحدث ، ع30 ، 2019.
8-خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الامريكية-الصينية، الطبعة الأولى، 2004، مركز الايمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الايمارات المتحدة العربية، أبوظبي،
9-د. نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز-آب - 1998.
10- ستيرلنج جينسين عودة مناطق النفوذ إلى استراتيجيات القوى العظمى"، مجلة اتجاهات الأحداث،ع 30 ، ربيع 2019
11- سلمى,سلطاني. **العولمة الاقتصادية**, مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية,ع 26, 2016.
12- سليم كاطع علي، *مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي*، **مركز الدراسات الدولي، جامعة بغداد، عدد2009,42.**
13- سماء سليمان التداعيات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، م 54، ع 218، 2019
14- عميري عبد الوهاب، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة والتحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، المجلد 5 ،العدد 2، افريل 2022
15- كارن أبو الخير، "آسيا" وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، م. 46 ، ع. 183، (جانفي 2011)،
16- مايكل أندريج، هل يمكن إنهاء الخلافات بين الولايات المتحدة والصين"، مجلة العاهات الأحداث، ع 30، (ربيع 2019،
17- مصطفى بخوش. **مضامين ومدلوالت التحوالت الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي.** جامعة بسكرة, مجلة الحقيقة, ع 11, 2008.

18- مصطفى كمال، جيوسياسة الطاقة.. النزاع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي ، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218،اكتوبر 2019.
19- معالي محمد بن ظاعن الزاملي، الاقتصادات المزدهرة والسباق لضمان إمدادات الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،
20- مغاوري شلبي علي "الولايات المتحدة والصين–قطبية ثنائية جديدة" مجلة السياسة الدولية، العدد179، يناير 2010 مؤسسة الأهرام، . القاهرة
21- ميثاق, مناحي دشر. النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية للواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة كربلاء, 2016.
22- ميجيل مورينو، "تنافس محتدم : أبعاد الصراع الأمريكي – الصيني على أمريكا اللاتينية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع (2019).
23- نزار عبد المعطي، العلاقات الامريكية –الصينية: أوجه التقارب و أوجه التباعد، مجلة السياسة الدولية العدد 132، ابريل 1998
24- وجيه, كوثراني. تاريخ التأريخ– اتجاهات– مدارس– مناهج، **ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت،2013.**

4 المواقع:

1-الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، عبر الموقع http://www.ahram.org.eg

2-أحمد حاتم، 18.03.2021، استثمارات الصين بالسندات الأمريكية في عهد "بايدن" إلى أين؟،ب26/04/2022 الرابط:

mailto:https://www.aa.com.tr/ar/2179832 .

3-شي وبايدن يتبادلان التهاني بمناسبة السنة القمرية الصينية الجديدة :

http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2021/0211/c31660-9818436.html

4- علي الدين هلال، غيوم في العلاقات الامريكية -الصينية، على الموقع التالي

http://www.suhuf.net.sa/1999jaz/apr/6/ar1.html

http://www.inciraq.com/almutamr/archive/828/050530-828-economy.html

ثانيا: بالغات الأجنبية (الفرنسية و الإنجليزية)

livres/books:

1) Charles W. Kegley, Jr and Eugene R. Wittkopf. " World Politics: Trend and1 Transformation " New York, Fifth Edition, St martin's Press, 1995
2) China economic rise: History, trends, challenges, and implications for the United States,congressional researcg service, 2019
3) China's Belt and road Initiative in the global trade, investment and finance landscape, oecd business and finance outlook 2018
4) Christoph, Herrmann. Jörg Philipp Terhechte, European Yearbook of International Economic Law 2012, springer link, Germany, 2012
5) Fairbank, John King. The United States and China, Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1979.
6) Général Henri Eyraud, Les rapports sino – américains " Passé , présent , futur , Hérodote, 2003.
7) Paul E. Fontenoy ,Ginseng, Otter Skins, and Sandalwood: The Conundrum of the China Trade.
8) Pomfret, John. The beautiful country and the Middle Kingdom : America and China, 1776 to the present, Henry Holt and Company, New York, New York, 2016.

9) Sutter, Robert G. U.S.-Chinese relations : perilous past, pragmatic present, Rowman & Littlefield Publishers, Inc., , Lanham, Maryland, 2013.
10) Wang, Dong. The United States and China : a history from the eighteenth century to the present, Rowman & Littlefield Publishers, Inc, Lanham, 2013
11) Zhu, Zhiqun, US-China relations in the 21st century: power, transition, and peace, Routledge, New York, 2006.

b- magazine :

1) Brian G. Carlson, Navigating Stormy Seas in US-China Relations, Policy Perspectives, Vol. 11/1, January 2023.
2) Paul E. Fontenoy ,Ginseng, Otter Skins, and Sandalwood: The Conundrum of the China Trade.

c- sites :

1) A Guide to the United States' History of Recognition, Diplomatic, and Consular Relations, by Country, since 1776: China , https://history.state.gov/countries/china

2) Chronology of U.S.–China Relations, 1784–200, https://hcistory.state.gov/countries/issues/china–us–relatio

3) 15. DEVLIN KAT, SILVER LAURA, HUANG CHRISTINE U.S. VIEWS OF CHINA INCREASINGLY NEGATIVE AMID CORONAVIRUS OUTBREAK, HTTPS://WWW.PEWRESEARCH.ORG

4) Wang, Jiangyu. **(U.S.–CHINA TRADE RELATIONS IN THE BIDEN ERA: TRADE WAR, INDUSTRIAL POLICY, AND RULE–BASED INTERNATIONAL ORDER),**

5) **https://www.researchgate.net/**

6) Marcus Lu, "Economy Visualized: Where 5G Will Change the World", 09/03/2020, Visual Capitalist, (22/03/2020), see the link: https://www.visualcapitalist.com/visualized–where–5g–will–change–the–world/

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1

السنة	(القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)إجمالي الناتج المحلي	النمو السنوي %
2010	15048.96444	2.7089
2011	15599.72812	1.5499
2012	16253.97223	2.2807
2013	16843.19099	1.8419
2014	17550.68017	2.2878
2015	18206.02074	2.7064
2016	18695.11084	1.6675
2017	19477.33655	2.2419
2018	20533.05731	2.9454
2019	21380.97612	2.2944
2020	21060.47361	-2.7678
2021	23315.08056	5.9455
2022	25462.7	2.0616

https://data.albankaldawli.org/

الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية ونسبة النمو للمدة (2010-2022) (تريليون دولار)

الملحق رقم 2

السنة	الواردات بمليارات الدولارات $	صادرات بمليارات الدولارات $
2010	2389.555	1857.247
2011	2695.48	2115.864
2012	2769.317	2217.7
2013	2766.375	2286.981
2014	2887.445	2377.408
2015	2794.85	2268.651
2016	2738.359	2232.11
2017	2924.994	2388.26
2018	3131.166	2538.089
2019	3117.235	2538.45
2020	2776.115	2148.616
2021	3401.361	2539.648

https://data.albankaldawli.org/indica/BN.GSR.GNFS.CD?end=2019&locations=US&start=2003

الصادرات والواردات من السلع والخدمات للولايات المتحدة الامريكية للمدة (2010-2021)

الملحق رقم 3

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بمليار دولار)	النمو السنوي %
2010	6087.191721	10.6359
2011	7551.545322	9.5508
2012	8532.185616	7.8637
2013	9570.470577	7.7662
2014	10475.62478	7.4258
2015	11061.5732	7.0413
2016	11233.31402	6.8488
2017	12310.49118	6.9472
2018	13894.90749	6.7498
2019	14279.96849	5.9505
2020	14687.74356	2.2386
2021	17820.45934	8.4475
2022	17963.17052	2.9908

https://data.albankaldawli.org/

الناتج المحلي الإجمالي لصين ونسبة النمو للمدة (2010-2022)

الملحق رقم 4

السنة	صادرات الصين (مليار دولار)	واردات الصين (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2010	1654.823323	1432.42243	222.4008927
2011	2006.30886	1825.413547	180.8953126
2012	2175.069314	1943.205286	231.8640282
2013	2354.264408	2119.392303	234.8721051
2014	2462.825767	2241.276165	221.5496025
2015	2362.097177	2003.260801	358.836376
2016	2199.97491	1944.490584	255.4843259
2017	2424.216021	2208.51889	215.6971307
2018	2655.609105	2564.121842	91.48726264
2019	2628.941101	2496.153302	132.7877986
2020	2729.884469	2374.73737	355.1470985
2021	3554.107682	3093.278311	460.8293708
2022	3714.245219	3137.594109	576.6511093

https://data.albankaldawli.org/indica/BN.GSR.GNFS.CD?end=2019&locations=US&start=2003

الصادرات والواردات من السلع والخدمات للصين للمدة (2010-2022)

الفهرس

مقدمة ..... أ

1أهداف الدراسة 1

2أهمية الدراسة 1

3أسباب اختيار الموضوع: 2

– المبررات الموضوعية: 2

المبررات الذاتية 2

4. الإشكالية..... 3

5. فرضية 3

6. حدود الدراسة..... 4

أ. المجال الزماني: 4

ب. المجال المكاني: 4

9. دراسات سابقة 4

7. المقاربة النظرية: 5

النظرية الواقعية..... 5

النظرية الليبرالية 5

النظرية الماركسية 6

المقاربة المنهجية: 6

8. تبرير الخطة: 7

الاطار المفاهيمي: 7

1. الصعود الصيني: 7

2. القوة الناعمة: 8

3. العولمة: 8

4. الصراع التجاري: 8

5. الأمن الإقليمي: 8

6. التوازن الإقليمي: 8

7. الهيمنة الإقليمية: 8

8. الليبرالية الاقتصادية: 8

قائمة المراجع الأولية: 9

الفصل الأول: الأسس الفكرية للدراسة: 10

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة: 10

المطلب الأول: النظرية الواقعية: 10

الواقعية التقليدية او الكلاسيكية 11

الواقعية الجديدة (البنيوية) 12

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية 13

أسس ومبادئ المنظور الليبرالي: 14

اللبرالية الجديدة : 15

رؤية اللبرالية الجديدة للعولمة: 15

المطلب الثاني: النظرية الماركسية 16

المبحث الثاني: عالم مابعد الحرب الباردة: 19

أولا الجانب الجيوسياسي: 19

ب/ العولمة الاقتصادية 22

الإقليمية: 23

ديناميكية العولمة / الإقليمية: 25

الثورة التكنولوجية الجديدة: 25

المبحث الثالث: العلاقات الامريكية الصينية 26

مطلب الأول: تجارة الصين القديمة: 27

مطلب الثاني: الحرب العالمية الأولى: 29

مطلب الثالث: الحرب العالمية الثانية: 30

المطلب الرابع: مرحلة الحرب الباردة 30

المطلب الخامس: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 33

المطلب السادس: مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمر: 33

العلاقات الصينية الأمريكية الإقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة..... 1
الفصل الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية الإقتصادية لفترة ما بعد الحرب الباردة..... 42
المبحث الاول : مقومات القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والصيـــن 43
أولا: مقومات القوة الاقتصادية الامريكية..... 43
ثانيا: مقومات القوة الاقتصادية الصينية 49
المبحث الثاني : المحددات الإقتصادية للعلاقات الأمريكية – الصينية 56
المبحث الثالث: علاقات التعاون والمنافسة في الاقتصاد الأمريكي الصيني..... 60
أولا: علاقات التعاون في الاقتصاد الأمريكي الصيني..... 61
ثانيا: علاقات التنافس في الاقتصاد الأمريكي الصيني 65
خاتمة:..... 42
قائمة المراجع 42